بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء...

إلى أصل الدين وقائد الغرّ المحجّلين، ومولى المتّقين أمير المؤمنين، عليّ بن أبي طالب عليه السلام، أهدي جهدي المتواضع هذا، راجيًا منه القبول، ومن الله الثواب.

أحمد الحميداوي

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين.

من المتّفق عليه بين الشيعة الإماميّة عصمة الأنبياء والأئمّة ﷺ، وقد أثبتوا ذلك بأدلّة عقليّة ونقليّة كثيرة في علم الكلام والعقائد بحيث أصبح القول بالعصمة ممّا يميّز الشيعة الإماميّة عن غيرهم.

إنّ الشيعة الإماميّة عند نظرهم إلى حياة الأئمّة وقضاياهم وأحوالهم يجعلون العصمة القاعدة التي يحكمون فيها على تلك الأمور، لذا فإنّ أيّ قضيّة أو حالة تبدو فيها شبهة الخطأ لا بدّ أن تلاحظ تحت هذه القاعدة ويجب أن تؤوّل وفقها.

ومن القضايا التي تخضع لهذه القاعدة، مسألة عدم قيام أمير المؤمنين ﷺ بمواجهة الذين اغتصبوا الخلافة بعد النبيّ ﷺ، ومسألة التحكيم بين جيش أمير المؤمنين ﷺ وبين جيش معاوية، وصلح الإمام الحسن ﷺ مع معاوية، وولاية العهد للإمام الرضا ﷺ من قبل المأمون العبّاسيّ إلى غير ذلك من قضايا الأئمّة ﷺ.

ومن هذه القضايا مسألة تولية أمير المؤمنين ﷺ لزياد المعروف بزياد بن أبيه على فارس، حيث حاول بعض المنحرفين عن خطّ أهل البيت ﷺ

التشكيك في عصمة أمير المؤمنين ﷺ من خلال ذلك، باعتبار أنّ زيادًا كان مشهورًا بأنّه ابن زنا (وكم من مشهورٍ لا أصل له)، والمعروف بين الشيعة اشتراط طهارة المولد في إمام الجماعة، وبما أنّ الوالي في الغالب يكون إمامًا للجماعة فكيف عيّن زياد واليًّا مع حاله تلك.

ومن أجل دفع هذه الشبهة وإزالة ما يبدو من الخطأ -والعياذ بالله- في فعل أمير المؤمنين ﷺ، كان هذا البحث، وليس الغرض منه تنزيه زياد وجعله من النّاس الصالحين الأخيار وهو لا يستحقّ أيّ شيء من ذلك -بعد أفعاله الشنيعة بشيعة أمير المؤمنين ﷺ من سجن وقتل- غير اللعن عليه أبدًا ما دامت السموات والأرض، وإنّما الغرض الأساسي منه تنزيه أمير المؤمنين ﷺ ودفع الشبهة.

وسوف يدور البحث حول المسائل التالية:

المسألة الأولى: الموقف تجاه قضايا الأئمّة ﷺ التي لا نعرف وجه الحكمة فيها.

المسألة الثانية: هل ثبت تولية أمير المؤمنين ﷺ لزياد؟

المسألة الثالثة: هل ثبت أن زيادًا كان ابن زنا؟

المسألة الرابعة: حدود علم الأئمّة ﷺ، وهل أنّ علمهم بالموضوعات الخارجيّة كعلمهم بالأحكام؟

المسألة الخامسة: البحث الفقهي حول اشتراط طهارة المولد في إمام الجماعة.

ولا يسعني في الختام إلّا أن أقدّم جزيل شكري وامتناني للأخ حسّان عابدة، والأخ السيّد حيدر الصافي، على تصحيحه هذا البحث، كما أقدّم جزيل شكري وتقديري للأخ مصطفى عماد الحمدان الذي قام بالتنضيد والإخراج الطباعيّ لهذا الكتاب.

أحمد الحميداوي

١٨ ذي الحجّة ١٤٢٠

دمشق- السيّدة زينب عليها السلام

المسألة الأولى

- **الموقف تجاه قضايا الأئمّة عليهم السلام التي لا نعرف وجه الحكمة فيها:**

قد ثبت لنا في علم الكلام والعقائد عصمة الأئمّة عليهم السلام بالأدلّة العقليّة والنقليّة الكثيرة والتي لا مجال للمناقشة فيها، وطبيعي أنّ المعصوم لا يمكن أن يصدر منه الذنب والخطأ عمدًا أو سهوًا، ولكن ذكرت بعض القضايا في سيرة الأئمّة عليهم السلام والتي يبدو منها للوهلة الأولى وقوع الخطأ أو الذنب فكيف نتعامل مع مثل هذه القضايا؟

لقد أجاب علماؤنا بأجوبة شافية وافية، منها: ما ذكره السيّد المرتضى في كتابه تنزيه الأنبياء في موضوع تنزيه أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال: « قد بيّنّا في صدر هذا الكتاب أن الأئمّة عليهم السلام معصومون من كبائر الذنوب وصغائرها، واعتمدنا في ذلك على دليل عقلي لا يدخله احتمال ولا تأويل بشيء، فمتى ورد عن أحدهم عليهم السلام فعل له ظاهر الذنب وجب أن نصرفه عن ظاهره ونحمله على ما يطابق موجب الدليل العقلي فيهم، كما فعلنا مثل ذلك في متشابه القرآن المقتضي ظاهره ما لا يجوز على الله تعالى، وما لا يجوز على نبيّ من أنبيائه عليهم السلام، فإذا ثبت أنّ أمير المؤمنين عليه السلام إمام، فقد ثبت بالدليل العقليّ أنّه معصوم عن الخطأ والزلل، فلا بدّ من حمل جميع أفعاله على جهات الحسن ونفي القبيح عن كلّ واحد منها، وما كان له منها ظاهر يقتضي الذنب علمنا في الجملة أنّه على غير ظاهره، فإذا عرفنا وجهه على التفصيل

ذكرناه، وإلّا كفانا في تكليفنا أن نعلم أنّ الظاهر معدول عنه، وأنّه لا بدّ من وجه فيه يطابق ما تقتضيه الأدلّة، وهذه الجملة كافية في جميع المشتبه من أفعال الأئمّة عليهم السلام وأقوالهم»[1].

١. تنزيه الأنبياء: ١٧٩.

المسألة الثانية

• **هل ثبت تولية أمير المؤمنين عليه السلام لزياد؟**

يظهر من المصادر التاريخية، ومن نهج البلاغة، أنّ أمير المؤمنين عليه السلام، ولّى زيادًا على بعض المناطق، وقد وقع اختلاف بين المؤرّخين في أنّه عليه السلام هل ولّاه على البصرة أم على فارس؟ أو أنّ الوالي المعتمد على البصرة كان عبد الله بن عبّاس، وقد استخلف زيادًا عليها، ثمّ وجهه من هناك أمير المؤمنين عليه السلام إلى فارس.

قال الطبري في تاريخه –عند ذكره حوادث سنة ٣٩هـ–: «وكانت عمّال عليّ عليه السلام في هذه السنة على الأمصار، الذين ذكرنا أنّهم كانوا عمّاله في سنة ثمان وثلاثين، غير ابن عبّاس كان شخص في هذه السنة عن عمله بالبصرة واستخلف زيادًا»[1].

وقال في نفس الصفحة: «وفي هذه السنة (أي: سنة ٣٩ هـ) وجّه ابن عبّاس زيادًا عن أمر عليّ إلى فارس وكرمان عند منصرفه من عند عليّ من الكوفة إلى البصرة».

وقال ابن الأثير –عند ذكر حوادث سنة ٤٤ هـ–: «فلمّا ولي علي الخلافة استعمل زيادًا على فارس فضبطها»[2].

---

١. تاريخ الطبري: ٦/ ٥٢.
٢. تاريخ ابن الأثير: ٢/ ٤٦٩.

وقال المسعودي في (مروج الذهب): «وكان سبب ادعاء معاوية له –فيما ذكر أبو عبيدة معمّر بن المثنّى– أنّ عليًّا كان ولّاه –أي: ولّى زيادًا– فارس حين أخرج سهل بن حنيف»[١].

وقال ابن أبي الحديد المعتزلي في (شرح نهج البلاغة): «وروى عليّ بن محمّد المدائني، قال: لمّا كان زمن عليّ عليه السلام ولّى زيادًا فارس، أو بعض أعمال فارس»[٢].

وقال السيّد الخوئي في (معجم رجال الحديث) في الجزء السابع تحت رقم: ٤٧٩٣، نقلًا عن رجال الشيخ الطوسي: «زياد بن عبيد من أصحاب عليّ عليه السلام، عامله على البصرة».

أقول –والكلام للسيّد الخوئي–: هذا هو زياد بن أبيه، وأمه سميّة المعروفة، وقصّة إلحاقه بأبي سفيان مشهورة، ونغله عبيد الله قاتل الحسين عليه السلام، وليت شعري كيف عدّ العلّامة وابن داود[٣] هذا اللعين، ابن اللعين، أبا اللعين في القسم الأوّل من كتابيهما، وكما أنّهما لم يلتفتا إلى أنّ زياد بن عبيد هو زياد المعروف بأمّه.

وفي نهج البلاغة ورد ذكر زياد في أربعة مواضع يصرّح في قسم منها الشريف الرضيّ رضوان الله عليه: أنّ زيادًا كان خليفة عبد الله بن عبّاس

---

١. مروج الذهب: ٣/ ١٤.
٢. شرح نهج البلاغة: ١٦/ ١٧٩.
٣. خصّص العلّامة الحلّي وابن داود القسم الأوّل من كتابيهما في الرجال للممدوحين من الرواة.

على البصرة وعلى فارس، ومن هذه المواضع:

من كتاب له عليه السلام إلى زياد بن أبيه، وهو خليفة عامله عبد الله بن عبّاس على البصرة وعبد الله عامل أمير المؤمنين عليه السلام يومئذ عليها وعلى كور الأهواز، وفارس، وكرمان، وغيرها.[١]

وفي باب المختار من حكم أمير المؤمنين عليه السلام، قال الشريف الرضيّ: وقال عليه السلام لزياد بن أبيه، وقد استخلف لعبد الله بن عبّاس على فارس وأعمالها..[٢]

إلى غير ذلك من المصادر التاريخيّة التي تثبت تولية أمير المؤمنين عليه السلام لزياد، أعرضنا عنها مخافة الإطالة.

---

١. نهج البلاغة: ٣٧٧.
٢. المصدر نفسه: ٥٥٩.

• **ما هو سبب تولية أمير المؤمنين عليه السلام زيادًا على فارس؟**

ذكر المؤرّخون أنّ بعض أهل فارس امتنعوا عن أداء الخراج، وأخرجوا عامل أمير المؤمنين عليه السلام سهل بن حنيف، فأرسل أمير المؤمنين عليه السلام زيادًا إلى فارس من أجل تهدئة الأوضاع وبسط الأمن والاستقرار، وتمكّن زياد من ذلك.

قال الطبري: لمّا قتل ابن الحضرمي، واختلف الناس على عليّ عليه السلام استشار الناس في رجل يولّيه فارس –حين امتنعوا عن أداء الخراج– فقال له جارية بن قدامة: ألا أدلّك على رجل صلب الرأي، عالم بالسياسة، كافٍ لما ولّي؟ قال: من هو؟ قال: زياد، قال: هو لها، فولّاه فارس وكرمان، ووجّهه في أربعة آلاف فدوّخ تلك البلاد حتّى استقاموا.

وعن الشعبي قال: لمّا انتفض أهل الجبال، وطمع أهل الخراج في كسره وأخرجوا سهل بن حنيف من فارس –وكان عاملًا عليها لعليّ عليه السلام– قال ابن عبّاس لعليّ عليه السلام: أكفيك فارس، فقدم ابن عبّاس البصرة ووجّه زيادًا إلى فارس في جمع كثير، ووطئ بهم أهل فارس فأدّوا الخراج.[1]

وذكر المسعودي أنّ سبب تولية أمير المؤمنين عليه السلام زيادًا إخراج أهل فارس سهل بن حنيف وامتناعهم عن أداء الخراج، فقال: فضرب زياد ببعضهم بعضًا حتّى غلب عليها، وما زال ينتقل في كورها حتّى صلح أمر فارس[2].

---

١. تاريخ الطبري: ٦/ ٥٢– ٥٣.
٢. مروج الذهب: ٣/ ١٤.

وكان أمير المؤمنين عليه السلام يترقّب أخبار زياد وعمله، ويحذّره أن يأخذ شيئًا من أموال المسلمين وفيئهم بلا حقّ، ففي رسالة له قال عليه السلام: **وإنّي أقسم بالله قسمًا صادقًا، لئن بلغني أنّك خنت من فيء المسلمين شيئًا صغيرًا أو كبيرًا لأشدّنّ عليك شدّةً تدعك قليل الوفر، ثقيل الظهر، ضئيل الأمر.**(١)

وفي كتاب آخر قال عليه السلام: «**استعمل العدل واحذر العسف والحيف، فإنّ العسف يعود بالجلاء، والحيف يدعو إلى السيف**»(٢).

وفي كتاب آخر: «**فدع الإسراف مقتصدًا، واذكر في اليوم غدًا، وامسك من المال بقدر ضرورتك، وقدّم الفضل ليوم حاجتك**».

أترجوا أن يعطيك الله أجر المتواضعين وأنت عنده من المتكبّرين، وتطمع – وأنت متمرّغ في النعيم، تمنعه الضعيف والأرملة- أن يوجب لك ثواب المتصدّقين؟! وإنّما المرء مجزي بما أسلف، وقادم على ما قدّم، والسلام(٣).

ومن ذلك نعرف أنّ زيادًا كان على ظاهر الصلاح، وكان يتحرّك وفقًا لتوجيهات أمير المؤمنين عليه السلام، وإنّ أمير المؤمنين عليه السلام ولّاه فارس مع علمه بأهليّته لذلك، حيث ذكر ابن الأثير في تاريخه: «أنّ الإمام عليه السلام أرسل إلى زياد بعد علمه بدعوة معاوية له لاستلحاقه، قائلًا: **إنّي ولّيتك ما ولّيتك، وأنا أراك له أهلًا**»(٤).

---

١. نهج البلاغة: ٣٧٧.
٢. المصدر السابق: ٤٧٦.
٣. المصدر نفسه: ٣٧٧.
٤. تاريخ ابن الأثير: ٢/ ٤٧١.

ونرى أنّ زيادًا عليه اللعنة يصرّح بعد سنوات من مقتل أمير المؤمنين عليه السلام ومجيئه واليًّا على الكوفة من قبل معاوية بأنّه كان من الموالين لعليّ ومن المبغضين لمعاوية، حيث ذكر اليعقوبي في تاريخه: «وكان حجر بن عديّ الكنديّ، وعمرو بن الحمق الخزاعي، وأصحابهما من شيعة عليّ بن أبي طالب إذا سمعوا المغيرة وغيره من أصحاب معاوية وهم يلعنون عليًّا على المنبر يقومون فيردّون اللعنة عليهم، ويتكلّمون في ذلك، فلمّا قدم زياد الكوفة خطب خطبة له مشهورة لم يحمد الله فيها، ولم يصلّ على محمّد، وأرعد فيها وأبرق، وتوعّد وتهدّد، وأنكر كلام من تكلّم، وحذّرهم ورهّبهم»، إلى أن قال اليعقوبي: «وكانت بينه وبين حجر بن عديّ مودّة، فوجّه إليه فأحضره، ثمّ قال له: يا حجر، أرأيت ما كنت عليه من المحبّة والموالاة لعليّ؟ قال: نعم، قال: فإنّ الله حوّل ذلك بغضة وعداوة، أو رأيت ما كنت عليه من البغضة والعداوة لمعاوية؟ قال: نعم، قال: إنّ الله حوّل ذلك محبّة وموالاة»[1].

وذكر سليم بن قيس في كتابه عن كاتب لزياد كان يتشيّع: «أنّ معاوية أرسل إلى زياد رسالة يبيّن له فيها كيفية معاملة النّاس، يظهر فيها معاوية حقده على الإسلام والمسلمين، فلمّا قرأ زياد الكتاب ضرب به الأرض ثمّ أقبل عليَّ، فقال: ويلي ممّا خرجت وفيما دخلت، كنت من شيعة آل محمّد، ودخلت في شيعة الشيطان وحزبه، وفي شيعة من يكتب إليَّ مثل هذا

---

١. تاريخ اليعقوبي: ٢/ ١٢٩.

الكتاب[١]».

وهكذا تعمل الدنيا وزخارفها على تغيير القلوب وتحويلها من محبّة خير البشر وموالاته إلى محبّة شرّهم، هذه القلوب التي أضحت بلا نصيب في الآخرة، والأمور دائمًا بعواقبها فلا يغترّ أمرئ بعلمه، وليتّعظ بحال زياد هذا، وبحال الزبير وطلحة وغيرهم، وصدق الله تعالى حيث يقول في كتابه الكريم: ﴿**تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الأَرْضِ وَلا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِين**﴾[٢].

---

١. سليم بن قيس: ٢/ ٧٤٥.

٢. سورة القصص: ٨٣.

المسألة الثالثة

- **هل ثبت أنّ زيادًا كان ابن زنا؟**

لقد قلنا في المقدّمة بأنّه ليس الغرض من تحقيق هذه المسألة تنزيه زياد، وإنّما عرض المسألة من جميع جوانبها؛ لنعرف وبتجرّد هل إنّه كان ابن زنا؟ وبالتالي يرد الإشكال في تعيين أمير المؤمنين عليه السلام له واليًا على فارس، أو أنّه لم يكن كذلك، فلا يرد الإشكال المذكور.

وعلى فرض ثبوت كونه ابن زنا فهل كان ذلك ثابتًا قبل عهد أمير المؤمنين عليه السلام أم في عهده، أم بعد استشهاده صلوات الله عليه؟

ونبحث هنا حول ما كان يدعى به زياد في عهد أمير المؤمنين عليه السلام وبعده، هل كان يدعى: زياد بن عبيد، زياد ابن أبيه، أم زياد ابن أبي سفيان؟ وإذا كان يدعى بزياد ابن أبيه فهل لأنّه لم يعرف له أب؟ وبالتالي كونه ابن زنا أم أنّه كان يدعى بذلك لخمول أبيه وعدم ارتباطه بقبيلة معروفة من القبائل العربية المعروفة حينذاك عند العرب؟

والآن نستعرض قسمًا من المصادر التاريخيّة التي تتحدّث عن زياد وتتعرّض لما كان يدعى به قبل استلحاق معاوية له، ولنبدأ بالطبري، حيث قال -في خلال ذكره لحوادث سنة ٣٩هـ-: «وكانت عمال عليّ في هذه السنة على الأمصار الذين ذكرنا أنّهم كانوا عمّاله في سنة ثمان

وثلاثين غير ابن عبّاس، كان شخص في هذه السنة عن عمله بالبصرة واستخلف زيادًا –الذي كان يقال له زياد بن أبيه– على الخراج»[١].

نقول: ما معنى قول الطبري: «الذي كان يقال له زياد بن أبيه»؟ هل هو قبل تعيين الإمام له واليًا أم بعد تعيينه؟ أم أنّه كان يقصد أنّ ممّا كان يدعى به زياد: زياد بن أبيه؟ والظاهر هو الثاني، ولكنّه لم يتحدّث عن سبب دعوة الناس له بذلك.

قال ابن الأثير: «هذا جميع ما ذكره أبو جعفر (الطبري) في استلحاق معاوية نسب زياد، ولم يذكر حقيقة الحال في ذلك ثمّ قال: «وكان ابتداء حاله زياد أنّ سميّة أمّ زياد كانت لدهقان زندرود بكسكر، فمرض الدهقان، فدعا الحارث بن كلدة الطبيب الثقفي فعالجه فبرئ، فوهبه سميّة»، ثمّ قال: «وكان قد زوج سميّة من غلام له اسمه عبيد، وهو رومي، فولدت له زيادًا»[٢].

وقال الشيخ ابن ميثم البحراني، عند شرحه كتاب أمير المؤمنين عليه السلام إلى زياد: أقول: «زياد هو دعي أبي سفيان، ويقال زياد بن عبيد، فمن الناس من يقول عبيد بن فلان الثقفي، والأكثرون على أنّه كان عبدًا، وأنّه بقي إلى أيّام زياد فابتاعه وأعتقه»[٣].

---

١. الطبري: ٦/ ٥٢.
٢. تاريخ ابن الأثير: ٢/ ٤٦٩.
٣. شرح نهج البلاغة: ٥/ ٩٦.

قال ابن خلّكان: «زوّج الحارث بن كلدة الثقفي سميّة جاريته من عبده عبيد، فولدت سميّة زيادًا على فراش عبيد، وكان يقال له: زياد بن عبيد، وزياد بن سميّة، وزياد بن أبيه، وزياد ابن أمّه، وذلك قبل أن يستلحقه معاوية»[١].

وقال ابن أبي الحديد المعتزلي: «فأمّا زياد فهو زياد بن عبيد، ومن الناس من يقول عبيد بن فلان، وينسبه إلى ثقيف، والأكثرون يقولون أنّ عبيدًا كان عبدًا، وأنّه بقي إلى أيّام زياد فابتاعه وأعتقه، وسنذكر ما ورد في ذلك ونسبة زياد لغير أبيه لخمول أبيه، والدعوة التي أستلحق بها، فقيل: تارة زياد بن سميّة، وهي أمّه وكانت أمة للحارث بن كلدة بن عمرو بن علاج الثقفي طبيب العرب، وكانت تحت عبيد، وقيل: تارة زياد بن أبيه، وقيل: تارة زياد بن أمّه، ولمّا أستلحق قال له أكثر الناس: زياد بن أبي سفيان؛ لأنّ الناس مع الملوك الذين هم مظنّة الرهبة والرغبة، وليس أتباع الدين، بالنسبة إلى أتباع الملوك إلّا كالقطرة في البحر المحيط، فأمّا ما كان يدعى به قبل الاستلحاق فزياد بن عبيد، ولا يشكّ في ذلك أحد»[٢].

وذكر كتابًا بعد مقتل أمير المؤمنين عليه السلام من معاوية إلى زياد يقول فيه معاوية: «من أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان إلى زياد بن عبيد، أمّا بعد فإنّك عبد قد كفرت النعمة...».

---

١. وفيات الأعيان: ٦/ ٣٥٦.
٢. شرح نهج البلاغة: ١٦/ ١٧٩.

وقال اليعقوبي: «وكان زياد بن عبيد عامل عليّ بن أبي طالب على فارس فلمّا صار الأمر إلى معاوية كتب إليه يتوعّده ويتهدّده[١]».

وذكر في الصفحة: ١٢٨، رسالة معاوية إلى زياد وجواب زياد وكلام معاوية عند استلامه جواب زياد، قال: فلمّا صار الرسول إلى معاوية وأدّى إليه الرسالة، قال: ويلي على ابن عبيد! لقد بلغني أنّ الحادي حدا له أنّ الأمير بعدي زياد، والله لأردّنّه إلى أمّه سميّة وإلى أبيه عبيد.

ويؤيّد ذلك أيضًا ما ذكره سليم بن قيس في كتابه، حيث قال: «شهدت عليًّا عليه السلام حين عاد زياد بن عبيد بعد ظهوره على أهل الجمل»[٢].

والصحيح من الأقوال التي تذكر ما كان يدعى به زياد هو قول المعتزلي أنّ ما كان يدعى به زياد قبل الاستلحاق هو زياد بن عبيد، ولا يشكّ في ذلك أحد، بدليل رسائل معاوية له، وكلام معاوية كذلك عند وصول جواب زياد، وخصوصًا قوله: «لأردّنّه إلى أمّه سمّيّة وإلى أبيه عبيد».

ويؤيّد ذلك أيضًا ما ذكره العلّامة الأميني في الغدير، في الجزء العاشر، الصفحة ٢٧١: «أنّه وفد زياد إلى معاوية فأتاه بهدايا وأموال عظام وسفط مملوء جوهرًا لم يرَ مثله فسرّ معاوية بذلك سرورًا شديدًا، فلمّا رأى زياد ذلك صعد المنبر، فقال: أنا والله يا أمير المؤمنين أقمت لك معرّ العراق، وجبيت لك مالها وألفظت إليك بحرها، فقام يزيد بن معاوية فقال: إن

---

١. تاريخ اليعقوبي: ٢/ ٢٢٦.
٢. كتاب سليم بن قيس: ٢/ ٩١٧.

تفعل ذلك يا زياد فنحن نقلناك من ولاء ثقيف إلى قريش، ومن القلم إلى المنابر، ومن زياد بن عبيد إلى حرب بن أميّة».

ويؤيّد ذلك أيضًا قول العلّامة الأميني في الغدير: «ولد زياد على فراش عبيد، فكان يقال له قبل الاستلحاق زياد بن عبيد الثقفي، وبعده زياد بن أبي سفيان»، ثمّ قال: «لمّا انقضت الدولة الأمويّة، صار يقال له: زياد بن أبيه، زياد بن أمّه، وزياد بن سميّة»[1].

١ الغدير: ١٠/ ٣٦١- ٣٦٢.

• **شبهة كون زيادًا ابنًا لأبي سفيان:**

ذكر المؤرّخون أنّ عمر بعث زيادًا إلى اليمن لإصلاح أمر فيها، فلمّا رجع من اليمن خطب خطبة قالوا إنّه لم يسمع بمثلها –وهذا من باب مبالغتهم ومدحهم لزياد بما لا يستحق، فبلاغتها لا يمكن أن تصل إلى بلاغة النبيّ صلى الله عليه وآله وأهل بيته، خصوصًا أمير البلاغة أمير المؤمنين عليه السلام– وكان أبو سفيان وأمير المؤمنين عليه السلام وعمرو بن العاص حضور، فقال ابن العاص: لله أبو هذا الغلام! لو كان قرشيًّا لساق العرب بعصاه، فقال أبو سفيان: إنّه لقرشي، وإنّي لأعرف الذي وضعه في رحم أمّه، فقال عليّ عليه السلام: **ومن هو؟** قال: أنا، فقال: **مهلًا يا أبا سفيان،** فقال أبو سفيان:

أما والله لولا خوف شخص ... يراني يا عليّ من الأعادي
لأظهر أمره صخر بن حرب ... ولم يخف المقالة في زياد
وقد طالت مجاملتي ثقيفًا ... وتركي فيهم ثمر الفؤاد

يبدو أنّ والد زياد كان معروفًا ولكنّه كان خامل الذكر؛ لأنّه لم يكن قرشيًّا بل كان عبدًا روميًّا، لذلك تمنّى ابن العاص أن يكون قرشيًّا؛ لأنّ قريش من أفضل القبائل عند العرب.

وعلى فرض كون أبي سفيان قد زنى بسميّة أمّ زياد، فهل مجرّد ذلك يعني أن زيادًا ابنه؟ خصوصًا أنّها كانت على فراش عبيد؟ وكيف عرف أبو سفيان أنّ زيادًا تكوّن من مائه؟

إنّ كلام أبي سفيان مجرّد تخرّصات، ونزغة من نزغات الشيطان، كما

يقول أمير المؤمنين عليه السلام في الكتاب الذي أرسله إلى زياد عندما بلغه أنّ معاوية كتب إليه يريد استلحاقه: «**وقد عرفت أنّ معاوية كتب إليك يستزلّ لبّك**[١]، **ويستفلّ غربك**[٢]، **فاحذره، فإنّما هو الشيطان يأتي المرء من بين يديه ومن خلفه، وعن يمينه وعن شماله؛ ليقتحم غفلته**[٣]، **ويستلب غرّته**[٤]، **وقد كان من أبي سفيان في زمن عمر فلتة**[٥] **من حديث النفس، ونزغة من نزغات الشيطان، لا يثبت بها نسب ولا يستحقّ بها إرث، والمتعلّق بها كالواغل**[٦] **المدفع والنوط**[٧] **المذبذب**»[٨].

قال الشيخ ابن ميثم البحراني شارحًا كتاب أمير المؤمنين عليه السلام إلى زياد: «ومدار الكتاب على إعلامه بما علمه من كتاب معاوية إليه، ثمّ تنبيهه على قصده من ذلك الكتاب، وهو أن يستزلّ عقله ويستغفله عمّا هو عليه من الرأي الصحيح في نصرة الحقّ وولائه له عليه السلام ويكسر حدّته في ذلك،

---

١. يستنزلّ: يطلب به الزلل، وهو الخطأ. واللب هو القلب.
٢. ويستفله (بالفاء): يلثم. والغرب (بفتح فسكون): الحدّة والنشاط.
٣. يدخل غفلته بغته فيأخذه فيها، وتشبيه الغفلة بالبيت يسكن فيه الغافل من أحسن أنواع التشبيه.
٤. الغرة (بالكسر): خلوّ العقل من ضروب الحيل، والمراد منها: العقل الساذج.
٥. والفلتة (قوله في شأن زياد: إنّي أعلم من وضعه في رحم أمّه) يريد نفسه.
٦. والواغل: هو الذي يهجم على الشرب ليشرب معهم وليس منهم، فلا يزال مدفعًا محاجزًا.
٧. والنوط: هو ما يناط برحل الراكب من قعب أو قدح أو ما أشبه ذلك فهو أبدًا يتقلقل إذا حثّ ظهره واستعجل سيره.
٨. نهج البلاغة: ٤١٥.

واستعار لفظ الغرب لعقله ورأيه، ولفظ الاستفلال لطلب صرفه عن ذلك الرأي الصالح ملاحظة لشبهة بالسيف، ثمّ حذّره بقوله: «فإنّما هو الشيطان» باعتبار وسوسته وصدّه عن الحقّ على وجه الشبه بقوله: «يأتي الإنسان» إلى قوله: «شماله» وهو كقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ لآتِيَنَّهُم مِّن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ وَلاَ تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ**﴾[1].

ثمّ نبه على وجه فساد حيلة معاوية وذلك أنّ معاوية إنّما أراد استغفاله باستلحاقه إيّاه أخا، فنبّهه عليه السلام على أنّ ذلك الاستلحاق إنّما يصحّ بصحّة استلحاق أبي سفيان له ابنا ولم تصحّ تلك الدعوى، وإنّما كان قوله: أنا كذا وكذا) فلتة من حديث النفس وقع منه من غير ثبت ولا روية، وإقرار بالزنا في قوله: (أنا وضعته في رحم أمّه)، وذلك نزغة من نزغات الشيطان ألقاها على لسانه، فلا يثبت بها نسب ولا يستحقّ بها إرث؛ لقوله صلى الله عليه وآله: «**الولد للفراش وللعاهر الحجر**»، ثمّ شبه المتعلّق فيه لشبهة هذه الفلتة والنزعة بالواغل المدفّع، ووجه الشبه كونه لا يزال مدفّعًا، والنوط المذبذب، ووجه الشبه اضطراب أمره وعدم لحوقه بنسب معين وعدم استقراره كما يضطرب النوط ولا يستقرّ»[2].

وقال الميرزا حبيب الله الخوئي في شرحه المعروف «منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة» معلّقًا على كتاب أمير المؤمنين عليه السلام إلى زياد حول قوله عليه السلام:

---

١. سورة الأعراف: ١٧.

٢. شرح نهج البلاغة لابن ميثم: ٥/ ٩٦ و٩٧.

«**فلتة من حديث النفس ونزعة من نزعات الشيطان**».

ويحتمل كلامه عليه السلام وجهان:

١. أن زعمه كون زياد منه لا أصل له، وإنّما هو صرف حديث نفس بلا روية، وتخيّل شيطاني كاذب لا أصل له.

٢. إنّ إظهار هذه الحقيقة فلتة وكلام بلا روية، واستلحاق زياد بمجرّد كونه من مائه نزعة من نزعات الشيطان؛ لأنّ الماء من الزنا لا يثبت به النسب، كما صرّح به النبيّ صلى الله عليه وآله: «**الولد للفراش وللعاهر الحجر**».

وكأنّ زيادًا حمل كلامه عليه السلام على الوجه الثاني، حيث استفاد منه إثبات كونه متكوّنًا من ماء أبي سفيان، فقال: شهد بها وربّ الكعبة، ولكنّ الظاهر منه هو الأوّل، والظاهر أنّ شهادة أبي مريم السلولي شهادة زور، زوّرها معاوية وحملها عليه، أو زوّرها هو طمعًا في التقرّب والعطاء[1]، إذن فمدار ادعاء أبي سفيان أنّ زيادًا ابنه هو كونه زنى بأمّه في الجاهليّة، والحال أنّ هذه المرأة كانت على فراش زوجها عبيد، ولم يكن عبيد غائبًا عنها أو تاركًا مقاربتها خلال تلك الفترة التي قاربها أبو سفيان حتّى يمكن إلحاق زياد به، وعندما نستعرض مأساة الاستلحاق -كما عبّر عنها العلّامة الأميني- نرى أنّها تعتمد على شهادة الخمّار أبي مريم السلولي على المواقعة، وشهادة غيره على أنّ أبا سفيان ادّعى أنّ زيادًا ابنه، ولم يشهدوا عملية المواقعة بين أبي سفيان وسميّة، إن كانت قد وقعت، وإلّا فإنّ أبا بكرة أخو زياد لأمّه كان

---

١. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: ٢٠/ ٨٦ و٨٧.

ينكر أشدّ الإنكار ملاقاة سميّة لأبي سفيان، وكان يحلف ألّا يكلّم أخاه زيادًا، ويقول: هذا زنّى أمّه وانتفى من أبيه، ولا والله ما علمت سميّة رأت أبا سفيان قبل[١].

وقد رفض أهل الكوفة طلب زياد إلحاقه بمعاوية عندما قال لهم قد جئتكم في أمر ما طلبته إلّا إليكم، قالوا: ادعنا إلى ما شئت، قال: تلحقون نسبي بمعاوية، قالوا: أمّا بشهادة زور فلا[٢].

ونقل الطبري قال: حدّثني عمر بن شبة قال: زعموا أنّ رجلًا من بني عبد القيس كان مع زياد لمّا وفد على معاوية، فقال لزياد: إنّ لابن عامر عندي يدًا فإن أذنت لي أتيته، قال: على أن تحدّثني ما يجري بينك وبينه، قال: نعم، فأتاه فقال له ابن عامر: هيه هيه! وابن سميّة يقبّح آثاري ويعرض بعمالي، لقد هممت أن آتي بقسامة من قريش يحلفون أنّ أبا سفيان لم ير سميّة[٣].

---

١. المصدر السابق: ٨٨.
٢. تاريخ ابن الأثير: ٣/ ٤٤٢.
٣. تاريخ الطبري: ٦/ ١٣١.

• **ما قبل الاستلحاق:**

خلال حياة أمير المؤمنين عليه السلام حاول معاوية أن يستميل زيادًا لكي يكون في صفّه، وعرض عليه استلحاقه من خلال مراسلات جرت بينهما، وبعد وفاة أمير المؤمنين عليه السلام كرّر معاوية تلك المراسلات وفي بعضها كان شديد الوطأة عليه وتطاول عليه وعلى أهله، ولكن زيادًا لم يستجب له، بل أصرّ على المقاومة والثبات، وعدم الخضوع لمعاوية ولمّا أحسّ منه معاوية ذلك لعب لعبته الخبيثة في المكر والحيلة والدهاء، بعد أن عجز عن استعمال جيشه المعروف عنده (إنّ لله جنودًا من عسل) الذي يستعمله لاغتيال الشخصيّات المناوئة له، والتي يراها حجر عثرة في طريق تحقيق أهدافه الخبيثة لمحو الإسلام، واستخدم معاوية أوّلًا أسلوب الترهيب لإخضاع زياد.

قال الطبري: وفي هذه السنة (٤١ هـ) غلب حمران بن أبان على البصرة فوجّه إليه معاوية بسرا أمره بقتل بني زياد[1].

وقال في الصفحة ٨٣: صالح الحسن عليه السلام معاوية، وشخَصَ إلى المدينة، فبعث معاوية بسر بن أرطاة إلى البصرة في رجب سنة إحدى وأربعين وزياد متحصّن بفارس فكتب معاوية إلى زياد إنّ في يديك مالًا من مال الله وقد ولّيت ولاية فأدّ ما عندك من المال.

فكتب إليه زياد: إنّه لم يبق عندي شيء من المال وقد صرفت ما كان عندي في وجهه، واستودعت بعضه قومًا لنازلة إن نزلت، وحملت ما فضل

---

١. تاريخ الطبري: ٦/ ٨٢.

إلى أمير المؤمنين رحمة الله عليه (يعني الإمام علي عليه السلام).

فكتب إليه معاوية أن أقبل إلي ننظر فيما ولّيت وجرى على يديك فإن استقام بيننا أمر فهو ذاك، وإلّا رجعت إلى مأمنك فلم يأته زياد، فأخذ بسر بني زياد الأكابر منهم فحسبهم، عبد الرحمن وعبيد الله وعبّادًا.

وكتب إلى زياد لتقدّمنّ على أمير المؤمنين (معاوية) أو لأقتلنّ بنيك، فكتب إليه زياد: لست بارحًا من مكاني الذي أنا به حتّى يحكم الله بيني وبين صاحبك، فإن قتلت من في يديك من ولدي فالمصير لله سبحانه ومن ورائنا وورائكم الحساب ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[1].

وقال المعتزلي في شرح النهج: وروى أبو جعفر محمّد بن حبيب قال: كان عليّ عليه السلام قد ولّى زيادًا قطعة من أعمال فارس واصطنعه لنفسه فلمّا قتل عليه السلام، بقي زياد في عمله وخاف معاوية جانبه وعلم صعوبة ناحيته وأشفق من ممالأته الحسن بن عليّ عليه السلام فكتب إليه: من أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان إلى زياد بن عبيد، أما بعد فإنّك عبد قد كفرت النعمة واستدعيت النقمة، إلخ.

وأجابه زياد بجواب شديد اللهجة يقول فيه: ابن آكلة الأكباد، وقاتلة أسد الله ومصدر الخلاف ومسرّ النفاق، ورئيس الأحزاب، ومن أنفق ماله في إطفاء نور الله، كتب إلي يرعد ويبرق، إلخ.[2]

ونقل العلّامة الأميني: رفض زياد دعوة معاوية لإلحاقه، قال: روى ابن

---

١. سورة الشعراء: ٢٢٧.

٢. شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي: ١٦/ ١٨٢.

عساكر عن ابن سيرين عن أبي بكرة قال: قال زياد لأبي بكرة: ألم تر أنّ أمير المؤمنين (معاوية) أرادني على كذا وكذا وولدت على فراش عبيد وأشبهته، وقد علمت أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «**من ادعى لغير أبيه فليتبوأ مقعده من النار**»[1].

ولكن زيادًا خضع أخيرًا لمعاوية، ولنفسه الخبيثة التي أراد الله لها أن تظهر، ويتبيّن سوء عاقبته بعد أن ظلّ فترة ليست بالقصيرة مواليًا لأمير المؤمنين عليه السلام.

وقد أخبر أمير المؤمنين عليه السلام بعاقبة زياد حيث أنّه قال بعد انتصاره في معركة الجمل لأصحابه: «**اكتموا ما سمعتم إلّا من مسترشد، يا زياد اتقّ الله في شيعتي، فلمّا خرج من عند زياد أقبل علينا، فقال: إنّ معاوية سيدّعيه ويقتل شيعتي لعنه الله**»[2].

أجل خضع زياد وقدم على معاوية بعد وساطة المغيرة بن شعبة.

قال الطبري: وفي هذه (٤٢هـ) قدم زياد معاوية من فارس وصالحه على مال يحمله إليه، وكان سبب قدومه بعد امتناعه بقلعة من قلاع فارس.

قال: كان عبد الرحمن بن أبي بكرة يلي ما كان لزياد بالبصرة فبلغ معاوية أنّ لزياد أموالًا عند عبد الرحمن وخاف زياد على أشياء كانت في يد عبد الرحمن لزياد فكتب إليه يأمره بإحرازها وبعث معاوية إلى المغيرة بن شعبة؛

---

١. الغدير: ١٠/ ٢٦٨.
٢. سليم بن قيس تحقيق الأنصاري: ٢/ ٩٢٢.

لينظر في أموال زياد، فقدم المغيرة فأخذ عبد الرحمن، فقال: لئن كان أساء إليّ أبوك[١] لقد أحسن زياد.

وكتب المغيرة إلى معاوية: إنّي لم أصب في يد عبد الرحمن شيئًا يحل لي أخذه، فكتب معاوية إلى المغيرة أن عذّبه[٢].

وقال في موضع آخر: ودخل المغيرة بن شعبة على معاوية، فقال معاوية حين نظر إليه:

إنّما موضعَ سرّ المرء إن باح بالسرّ أخوه لمنتصح
فإذا بُحت بسرّ فإلى ناصح يستره أو لا تبح

فقال: يا أمير المؤمنين، إنّ تستودعني تستودع ناصحًا شفيقًا ورعًا وثيقًا، فما ذلك يا أمير المؤمنين؟ قال: ذكرتَ زيادًا واعتصامه بأرض فارس وامتناعه بها فلم أنم ليلتي. فأراد المغيرة أن يطأطئ من زياد، فقال: ما زياد هناك يا أمير المؤمنين، فقال معاوية: بئس الوطء العجز داهية العرب معه الأموال متحصّن بقلاح فارس يدبّر الأمر ويتربّص الحيل، ما يؤمنني أن يبايع لرجل من أهل هذا البيت[٣]، فإذا هو قد أعاد عليّ الحرب خدعة[٤].

---

١. عبد الرحمن هذا هو ابن أخي زياد، وكان أبوه قد شهد على المغيرة بن شعبة بالزنا من أمّ جميل عند عمر عندما كان المغيرة واليًا على البصرة فجلده عمر ولم يقبل شهادته في قصّة معروفة مشهورة.
٢. تاريخ الطبري: ٦/ ٩٢.
٣. يقصد أهل بيت النبيّ ﷺ.
٤. المصدر السابق.

وقال المسعودي: وكان سبب ادّعاء معاوية له (لزياد)، فيما ذكر أبو عبيدة معمّر بن المثنّى: أنّ عليًّا كان ولّاه فارس حين أخرج منها سهل بن حنيف، فضرب زياد بعضهم بعضًا حتّى غلب عليها وما زال ينتقل في كورها حتّى صلح أمر فارس، ثمّ ولّاه اصطخر، وكان معاوية يتهدّده، ثمّ أخذ بسر بن أرطاة عبيد الله وسالما ولديه[1]، وكتب إليه يقسم ليقتلنّهما إن لم يراجع ويدخل في طاعة معاوية، وكتب معاوية إلى بسر أن لا يعرض لابني زياد، وكتب إلى زياد أن يدخل في طاعته ويردّه إلى عمله، فقدم زياد على معاوية فصالحه على مال وحليّ، ودعاه معاوية إلى أن يستلحقه فأبى زياد ذلك، وكان المغيرة بن شعبة قال لزياد وقبل قدومه على معاوية: إرم بالغرض الأقصى، ودع عنك الفضول فإنّ هذا الأمر لا يمدّ إليه أحد يدًا إلّا الحسن بن عليّ وقد بايع لمعاوية فخذ لنفسك قبل التوطين، فقال زياد: فأشر علي، قال: أرى أن تنقل أصلك إلى أصله وتصل حبلك بحبله وأن تعير الناس أذنًا صمّاء، فقال زياد: يا ابن شعبة أأغرس عودًا في غير منبته ولا مدرّةً فتحييه ولا عرق فيسيقه؟ ثمّ إنّ زيادًا عزم على قبول الدعوة وأخذ برأي ابن شعبة[2].

---

١. لقد ذكر الطبري أنّ بسر بن أرطاة أخذ ثلاثة أولاد لزياد، هم: عبد الرحمن، وعبيد الله، وعبّاد.

٢. مروج الذهب: ٣/ ١٤.

- **زمان استلحاق معاوية زيادًا، وكيفية ذلك:**

اتفق المؤرّخون على أنّ معاوية ألحق زيادًا بنسبه سنة ٤٤هـ -أي: بعد وفاة أمير المؤمنين عليه السلام بأربع سنوات- بعد مراسلات جرت بينهما، ذكرناها سابقًا.

قال الطبري: وفي هذه السنة (٤٤ هـ) استلحق معاوية نسب زياد بن سميّة بنسب أبيه أبي سفيان[١].

قال المسعودي: ولمّا همّ معاوية بإلحاق زياد بأبي سفيان أبيه وذلك في سنة أربع وأربعين[٢].

ونقل المعتزلي عن ابن عبد البرّ في الاستيعاب أنّه قال: لمّا ادّعى معاوية زيادًا في سنة أربع وأربعين، ولمّا ألحقه به أخا، إلخ[٣].

---

١. تاريخ الطبري: ٦/ ١٣٢.
٢. مروج الذهب: ٢/ ١٤.
٣. شرح النهج: ٦/ ١٨٩.

• **كيفيّة الاستلحاق:**

قال ابن الأثير: لمّا ولّي عليٌّ الخلافة استعمل زيادًا على فارس فضبطها، وحما قلاعها، واتصل الخبر بمعاوية فساءه ذلك، وكتب إلى زياد يتهدّده ويعرض له بولادة أبي سفيان إيّاه، فلمّا قرأ زياد كتابه قام في الناس وقال: العجب كلّ العجب من ابن آكلة الأكباد، ورأس النفاق، يخوّفني بقصده إيّاي، وبيني وبينه ابنا عمّ رسول الله ﷺ (يعين الإمام علي عليه السلام، وعبد الله بن عبّاس) في المهاجرين والأنصار، أما والله لو أذن لي في لقائه لوجدني أحمز محسيًّا ضرابًا بالسيف.[1]

وبلغ ذلك عليًّا، فكتب إليه (أي: إلى زياد): **إنّي ولّيتك ما ولّيتك، وإنّا أراك له أهلًا، وقد كانت من أبي سفيان فلتة من أماني الباطل، وكذب النفس، لا توجب له ميراثًا، ولا تحلّ له نسبًا، وأنّ معاوية يأتي الإنسان[2] من بين يديه ومن خلفه، وعن يمينه وعن شماله، فاحذر ثمّ احذر، والسلام.**

فلمّا قتل عليّ عليه السلام واضع زياد مصقلة بن هبيرة الشيباني، وضمن له عشرين ألف درهم؛ ليقول لمعاوية: إنّ زيادًا قد أكل فارس برًّا وبحرًا، وصالحك على ألف درهم، والله ما أرى الذي يقال إلّا حقًا، فإذا قال لك: وما يقال؟ فقال: إنّه ابن أبي سفيان، ففعل مصقلة ذلك، ورأى ماوية أن

---

١. وفي رواية المعتزلي ج١٦/ ١٨١: العجب من ابن آكلة الأكباد ورأس النفاق يهدّدني وبيني وبينه ابن عمّ رسول الله ﷺ وزوج سيّدة نساء العالمين وأبو السبطين وصاحب والولاية والمنزلة والإخاء، إلخ.

٢. لم يذكر ابن الأثير حقيقة وصف أمير المؤمنين عليه السلام لمعاوية بأنّه كالشيطان...، فتأمّل.

يستميل زيادًا، واستصفى مودّته باستلحاقه، فاتفقا على ذلك، وأحضر الناس، وحضر من يشهد لزياد[١] وكان فيمن حضر: أبو مريم السلولي، وكان خمّارًا في الجاهليّة، فقال له معاوية: بم تشهد يا أبا مريم؟ فقال: أنا أشهد إنّ أبا سفيان حضر عندي وطلب منّي بغيًا، فقلت له: ليس عندي إلّا سميّة، فقال: آتني بها على قذرها ووضرها، فأتيته بها، فخلي معها، ثمّ خرجت من عنده وإن استيها لتقطران منيًّا، فقال له زياد: مهلًا يا أبا مريم، إنّما بعثت شاهدًا، ولم تبعث شاتمًا، فاستلحقه معاوية، وكان استلحاقه أوّل ما ردّت أحكام الشريعة علانية، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قضى بالولد للفراش، وللعاهر الحجر[٢].

يستفاد من رواية ابن الأثير ما يلي:

١. أنّ قضيّة الاستلحاق وقعت بعد مقتل أمير المؤمنين عليه السلام.

٢. أنّها كانت من أجل تحقيق مصالح معاوية بمبايعة زياد له وسيطرته على بلاد فارس من جهة، ولارتفاع مكانة زياد؛ لأنّه سوف يصبح أخًا للخليفة، وتحقيق هدفه ببقاء شيء من بيت مال المسلمين عنده من جهة أخرى.

٣. كانت شهادة الخمّار أبي مريم السلولي على نفس عملية الزنا.

---

١. (والشهود هم -كما في رواية المسعودي، في مروجه: ٣/ ١٤-: زياد بن أسماء الجرمازي، ومالك بن ربيعة السلولي، والمنذر بن الزبير بن العوّام، شهدوا إنّ أبا سفيان أخبر أنّه ابنه).

٢. تاريخ ابن الأثير: ٢/ ٤٧١.

٤. كانت شهادة الشهود الثلاثة على إخبار أبي سفيان أنّه قال: أنّ زيادًا ابني. ولم يشهدوا عملية المواقعة أو إثبات أنّ زيادًا ابن أبي سفيان، أو أنّ عبيد ترك مواقعة زوجته سميّة، بعد مواقعة أبي سفيان إيّاها.

ويبدو أنّ زيادًا نفسه كان يشكّك بشهادة الشهود حيث قال بعد شهادتهم –وحسب رواية المسعودي–: أيّها الناس هذا الشاهد (يقصد أبا مريم السلولي) قد ذكر ما سمعتم، ولست أدري حقّ ذلك من باطله، وإنّما كان عبيد ربيبًا مبرورًا أو وليًّا مشكورًا، والشهود أعلم بما قالوا[1].

قال العلّامة الأميني[2]: لو كان معاوية استلحق زيادًا بهذا الخبر (قول أبي سفيان: أنا وضعته في رحم أمّه، أو أنا قذفته في رحم أمّه) لكان استلحاقه عمرو بن العاصّ أولى، إذ ادّعاه أبو سفيان يوم ولادته قائلًا: أما إنّي لا أشكّ أنّي وضعته في رحم أمّه، واختصم معه العاص بن وائل، غير أنّ النابغة (أم عمرو) أبت إلّا العاصّ، لما زعمت من الشحّ في أبي سفيان، وفي ذلك قال حسّان بن ثابت:

أبوك أبو سفيان لا شكّ قد بدت ... لنا فيك منه بيّنات الدلائل

ففاخر به إما فخرت ولا تكن ... تفاخر بالعاصّ الهجين ابن وائل

ونقل العلّامة الحلّيّ عن هشام بن محمّد السائب في كتاب المثالب، ردّه على دعوى إلحاق زياد بمعاوية، فقال: وادّعى معاوية أخوة زياد، وكان له

---

١. مروج الذهب: ٣/ ١٥٠.
٢. الغدير: ١٠/ ٢٦٣.

مدع يقال له أبو عبيد [والصحيح عبيد] عبد بني علاج من ثقيف، فأقدم معاوية على تكذيب ذلك الرجل مع أنّ زيادًا ولد على فراشه، وادّعى معاوية أنّ أبا سفيان زنى بوالدة زياد وهي عند زوجها المذكور، وأنّ زيادًا من أبي سفيان[١].

وعند ملاحظتنا لكيفية الاستلحاق نقول: هل تحقّقت الشروط المعتبرة في الشهود من حيث العدد والعدالة وعدم الاختلاف بينهم في مورد الشهادة؟

والجواب: بالنفي، بل كانت كلّ هذه العمليّة شهادة زور لأجل الدنيا، ولو سلّمنا توفّر شرط العدالة في الشهود فقد كانت شهادة الثلاثة على إقرار أبي سفيان وهذا الإقرار لا يمكن أن يؤخذ به وتترتّب عليه الأحكام الشرعيّة من ناحية التوارث والنسب؛ لأنّ أبا سفيان لا يحتمل صدقه وقد اشترط الفقهاء في الإقرار أن يحتمل صدق المقرّ، واشترطوا لثبوت الإقرار بالنسب شروطًا ثلاث، هي:

١. إمكان البنوّة، وعنوا بذلك أن يكون ما يدّعيه المقرّ ببنوّة ولد ممكنًا، فلو أقرّ ببنوّة من هو أكبر منه سنًّا أو مساويه أو أصغر منه بحيث لا يمكن تولّده منه عادة لم يقبل إقراره؛ لتكذيب الحسّ له.
٢. جهالة النسب: فلو كان الولد معلوم النسب شرعًا لغيره، فلا يقبل إقراره لتكذيب الشرع له.

---

١. دلائل الصدق: ٣/ ٣٦١.

وقد عرفنا أنّ زيادًا هو ابن عبيد شرعًا؛ لأنّه ولد على فراشه وقد نسب إليه.

٣. عدم المنازع له.

وقالوا أيضًا أنّ المقرّ لو أقرّ ببنوّة الكبير فيشترط تصديق الكبير، فلو كذّبه لم يثبت النسب، وكان زياد قد رفض فترة طويلة دعوة معاوية لاستلحاقه بأبي سفيان بأنّ زيادًا ابنه، وشهادة أبي مريم السلولي على عملية المواقعة مع إنّ الزنا يثبت إمّا بشهادة أربعة رجال، أو ثلاثة رجال وامرأتين، أو رجلين وأربع نساء، وبالتالي اختلاف مورد الشهادة بين ما شهد به أبو مريم وبين ما شهد به الثلاثة.

وقال الشاعر عبد الرحمن بن الحكم معلّقًا على إلحاق زياد بن معاوية:

ألا أبلغ معاوية بن حرب مغلغلة عن الرجل اليماني
أتغضب أن يقال أبوك عف وترضى أن يقال أبوك زان
فاشهد أنّ رحمك من زياد كرحم الفيل من ولد الأتان

وقد ذكر الفقهاء شروطًا ثلاثة لإلحاق ولد المرأة بزوجها في العقد الدائم أو المنقطع، وهي متوفّرة في عبيد زوج سميّة، وهي:

١. دخوله بها مع العلم بالإنزال أو احتماله أو الإنزال على ظاهر الفرج.
٢. مضيّ ستة أشهر من حيث تحقّق الدخول أو ما بحكمه إلى زمن الولادة، فلو جاءت المرأة بولد حيّ كامل لأقلّ من ستة من ذلك الحين لم يلحق بالزوج.
٣. عدم التجاوز عن أقصى مدّة الحمل، وهو سنة فلو غاب عنها

زوجها أو اعتزلها أكثر من سنة وولدت بعدها لم يلحق بها.

وإذا تحقّقت هذه الشروط الثلاثة لحق الولد بالزوج ولا يجوز له نفيه، وإن وطأها آخر فجورًا فضلًا عمّا لو اتهمها بالفجور.

إذن لم يثبت أنّ زيادًا كان ابن زنا لما بيّنّاه سابقًا من:

١. كون الشهادة شهادة زور.
٢. اختلاف مورد الشهادة إذا سلّمنا بكونها شهادة حقّ وعدم تحقّق العدد المطلوب في الشهود لإثبات الزنا.
٣. أنّ سميّة كانت على فراش زوجها عبيد في الفترة التي قيل بأنّ أبا سفيان كان قد واقعها فيها، وإلّا فإنّ أبا بكرة أخو زياد كان يقسم أنّ أمّه سميّة لم تر أبا سفيان، وكذلك كان يقول عبد الله بن عامر: لقد هممت أن آتي بقسامة من قريش يحلفون أنّ أبا سفيان لم ير سميّة.
٤. عدم اعتزال عبيد سميّة خلال تلك الفترة.

ولو قلنا بأنّه قد ثبت أنّ زيادًا كان ابن زنا بناء على هذه الشهادة فإن هذا الثبوت حصل بعد استشهاد أمير المؤمنين عليه السلام بأربع سنوات وأمير المؤمنين عليه السلام ولّاه فارسًا في الحال التي كان فيها طاهر المولد ظاهرًا ولم تلحظ عليه أيّ شائبة، وبالتالي يجوز أن يكون إمامًا للجماعة لاشتراط طهارة المولد ظاهرًا في إمام الجماعة، هذا إذا قلنا أنّ الوالي يجب أن يؤم الناس في الصلاة، أمّا إذا قلنا أنّ وظيفة الوالي هي الأمور التنفيذيّة وتسيير أمور المنطقة المولّى عليها وبسط الأمن فيها وأنّ إمامة الجماعة توكل لشخص آخر فلا يأت

الإشكال على تعيين أمير المؤمنين عليه السلام زيادًا واليًّا على فارس.

يبقى الكلام في أنّ زيادًا لو كان ابن زنا واقعًا، فهل أنّ الإمام عليه السلام كان يعامله على ظاهر حاله أم على واقعه؟ فإذا كان يعامله على الأوّل فلا يوجد أيّ إشكال في مسألة تعيين أمير المؤمنين عليه السلام له واليًّا، أمّا إذا كان يعامله على الثاني، فلا بدّ من تأويل عمل أمير المؤمنين عليه السلام، وبما أنّنا لا نعرف وجه الحكمة في ذلك فعلينا باتخاذ الموقف الذي يجب اتخاذه في مثل هذه القضيّة، وهو ما ذكرناه في المسألة الأولى، فراجع.

المسألة الرابعة

• **حدود علم الأئمّة عليهم السلام، وهل أنّ علمهم بالموضوعات الخارجيّة كعلمهم بالأحكام؟**

وردت في مصادرنا الحديثيّة عدّة من الروايات المعتبرة سندًا ودلالة، والدالّة على كون علم الأئمّة عليهم السلام شامل للأحكام والموضوعات، وأنّهم عليهم السلام كانوا يعلمون علم ما كان وما يكون[1]، وأنّهم يعلمون وقت وفاتهم ولا يموتون إلّا باختيارهم[2]، وأنّهم كانوا يعلمون حتّى ما في الضمائر[3]، وأنّهم يعلمون علم البلايا والمنايا[4]، بل إنّهم أفاضوا من علومهم هذه على بعض أصحابهم الخلّص، كرشيد الهجري، وميثم التمار، وسلمان، وغيرهم.

وتوجد روايات أخرى مؤيّدة لهذه الروايات لا غبار عليها من ناحية الدلالة ولكنّها ضعيفة من ناحية السند، بحسب اصطلاح علماء الرجال، وإن كانت بعض تضعيفات هؤلاء العلماء لا تخلو من إشكال، خصوصًا ما يتعلّق حول نظرتهم للرواة الذين يذكرون في رواياتهم المقامات العالية الرفيعة للأئمّة عليهم السلام، والتي لا تتحملها عقول بعض هؤلاء العلماء، لذلك

---

١. الكافي: ١، كتاب الحجّة، ب ٤٨، ح٢.
٢. المصدر نفسه، ب ٤٧، ح٧ و٨.
٣. بصائر الدرجات: ٥/ ١٧٣ و٢٢٩، باب ١٠، ح٧.
٤. الكافي: ١، كتاب الحجّة، ب ٣٣، ح١.

كانوا يصفون من يروي أمثال هذه الروايات بالغلوّ والارتفاع والضعف، وخصوصًا المدرسة القمّيّة التي كانت في ذلك الوقت متشدّدة جدًّا في مراتب الأئمّة عليهم السلام، حتّى ورد عن بعض أكابر هذه المدرسة أنّ أوّل درجات الغلوّ نفي السهو عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وأنت كما ترى أنّ هذا الأمر (أي: نفي السهو عن النبيّ) هو من الضروريّات عند الشيعة الإماميّة، ولقد أجاد العلّامة جعفر السبحانيّ حينما قال: وقد عرفت أنّ التضعيف بين القدماء لأجل العقيدة لا يوجب سلب الوثوق عن الراوي؛ لأنّ أكثر ما رآه القدماء غلوًّا أصبح في زماننا من الضروريّات في دين الإمامة فلاحظ[1].

والآن نستعرض بعض هذه الروايات:

١. ما رواه ثقة الإسلام الكليني، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه عن عبد العزيز بن المهتدي، عن عبد الله بن جندب، أنّه كتب إليه الرضا عليه السلام: «أمّا بعد فإنّ محمّدًا صلى الله عليه وآله كان أمين الله في خلقه، فلما قبض صلى الله عليه وآله كنّا أهل البيت ورثته، فنحن أمناء الله في أرضه، عندنا علم البلايا والمنايا، وأنساب العرب ومولد الإسلام، وإنّا لنعرف الرجل إذا رأيناه بحقيقة الإيمان وحقيقة النفاق، وإنّ شيعتنا لمكتوبون بأسمائهم وأسماء آبائهم، أخذ الله علينا وعليهم الميثاق، يردون موردنا ويدخلون مدخلنا، ليس على ملّة الإسلام غيرنا وغيرهم، نحن النجباء النجاة، ونحن أفراط الأنبياء، ونحن أبناء الأوصياء، ونحن

١. كليّات في علم الرجال: ٢٥٠.

المخصوصون في كتاب الله عزّ وجلّ، ونحن أولى الناس بالناس بكتاب الله، ونحن أولى الناس برسول الله صلى الله عليه وآله، ونحن الذين شرع الله لنا دينه، فقال في كتابه: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ قد وصّانا بما وصّى به نوحًا، ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ يا محمّد، ﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى﴾ فقد علّمنا وبلّغنا علم ما علِمنا واستودعنا علمهم، نحن ورثة أولي العزم من الرسل، ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ﴾ يا آل محمّد، ﴿وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ وكونوا على جماعة، ﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ﴾ من أشرك بولاية عليّ، ﴿مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ من ولاية عليّ، ﴿اللهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ﴾ يا محمّد، ﴿وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾»[1].

هذه الرواية معتبرة؛ لأنّ جميع الرواة الواردين فيها ثقات، وموضع الشاهد في هذه الرواية هو قوله عليه السلام: «عندنا علم البلايا والمنايا، وأنساب العرب، مولد الإسلام، وإنّا لنعرف الرجل إذا رأيناه بحقيقة الإيمان وحقيقة النفاق».

ومن الظاهر أنّ بعض هذه العلوم المذكورة في الرواية ليس لها علاقة بالأحكام الشرعيّة، وإنّما تشمل موضوعات خارجيّة.

٢. ما رواه ثقة الإسلام الكليني أيضًا عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن معمّر بن خلّاد، قال: سأل أبا الحسن عليه السلام

---

١. أصول الكافي: ١، كتاب الحجّة، ب أنّ الأئمّة ورثوا علم النبيّ وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم، ح١.

رجل من أهل فارس فقال له: أتعلمون الغيب؟ فقال: قال أبو جعفر عليه السلام: **يبسط لنا العلم فنعلم، ويقبض عنّا فلا نعلم**. وقال: **سرّ الله عزّ وجلّ أسرّه إلى جبرائيل، وأسرّه جبرائيل إلى محمّد صلى الله عليه وآله، وأسرّه محمّد إلى من شاء الله**[1].

هذا الحديث صحيح.

قال الشيخ المجلسي رضوان الله عليه، شارحًا هذا الحديث:

«**يبسط لنا العلم فنعلم**» أي: علمنا بالغيب إنّما هو بتعليمه سبحانه، قد يبسط لنا فنعلم، وقد يقبضه عنّا لبعض المصالح فلا نعلم.

«**سرّ الله**» أي: هو سرّ الله، والضمير راجع إلى العلم المبسوط أو إلى العلم الذي يحتاج الناس إليه ويسألونهم عنه بقرينة المقام، فالمراد بالعلم المبسوط والمقبوض غير ذلك ممّا يحدث بالليل والنهار، وفي ليالي الجمعة وليالي القدر وغيرها، ولو عمّم القبض والبسط في الجميع العلوم فلا بدّ من تخصيصه بغير ما يحتاج الناس إليه، بل كلّ ما يُسألون عنه فإنّه قد ورد إنّه لا يكون الإمام يُسأل عن أمر ويقول لا أدري.

٣. ومنه ما رواه ثقة الإسلام الكليني أيضًا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن الحسن بن عليّ، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار الساباطيّ، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الإمام يعلم علم الغيب؟ فقال: **لا، ولكن إذا أراد أن يعلم الشيء أعلمه الله**

---

١. الكافي: ١، كتاب الحجّة، ب نادر فيه ذكر الغيب، ح١.

ذلك[١].

الحديث موثّق.

٤. ومنها ما رواه الكليني أيضًا، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سنان، عن يونس بن يعقوب، عن الحارث بن المغيرة وعدّة من أصحابنا، منهم: عبد الاعلى، وأبو عبيدة، وعبد الله بن بشر الخثعميّ، سمعوا أبا عبد الله عليه السلام يقول: **إنّي لأعلم ما في السموات وما في الأرض، وأعلم ما في الجنة وأعلم ما في النار، وأعلم ما كان وما يكون**. قال: ثمّ مكث على هنيئة فرأى أن ذلك كبر على من سمعه منه، فقال: **علمت ذلك من كتاب الله عزّ وجلّ، إنّ الله عزّ وجلّ يقول: فيه تبيان كلّ شيء**[٢]، ويبدو أنّ الراوي قد نقل الآية بالمعنى والآية هي: ﴿**تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ**﴾[٣].

هذا الحديث صحيح؛ بناء على وثاقة محمّد بن سنان، كما هو الحقّ، ولقد وثّقه جمع من علمائنا، منهم: الوحيد البهبهانيّ، والإمام الخميني، والسيّد محمّد سعيد الحكيم، والشيخ مسلم الداوري، ولقد استعرض الأخيران الأدلّة الكافية على وثاقة هذا الرجل، ولقد بحثت في روايات هذا الرجل في بعض كتبنا الحديثيّة فوجدتها موافقة للمذهب الحقّ، وقد لا تتحمّلها عقول بعض الرجاليين؛ لأنّها تتحدّث عن منازل الأئمّة وكراماتهم، لذلك

---

١. الكافي: كتاب الحجّة، ب نادر فيه ذكر الغيب، ح٤.
٢. الكافي: ١، كتاب الحجّة، ب ٤٨، ح٢.
٣. سورة النحل: ٨٩.

كان يقول هذا الراوي: (من كان يريد المعضلات فإليّ) أي: ما يتعلّق بمنازل الأئمّة عليهم السلام وكراماتهم.

ويمكن اعتبار وثاقة محمّد بن سنان من خلال رواية أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري القمّيّ عنه كثيرًا، حيث كان أحمد بن محمّد بن عيسى يطرد كلّ من يروي عن الضعفاء في قمّ، كما حصل للبرقي فإذا كان محمّد بن سنان ضعيفًا فكيف يروي عنه.

هذا شيء يسير جدًّا ممّا ورد حول علم الأئمّة عليهم السلام، ولقد ورد الكثير من الأحاديث الدالّة على علم الأئمّة عليهم السلام بوفاتهم، وأنّهم لا يموتون إلّا باختيارهم، وأنّه لو كان للناس قدرًا كافيًّا من الحفظ وعدم الإذاعة لأخبر الأئمّة عليهم السلام كلّ شخص بما له وما عليه[1]، وقد أخبر النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام بكثير من الحوادث قبل وقوعها بفترات طويلة، وأنّهم كانوا يعرفون الموالين من المعادين عند رؤيتهم، وهنا يرد السؤال القديم الحديث أنّه إذا كان الأئمّة عليهم السلام يعلمون كلّ شيء، فلماذا لم يدفعوا عنهم البلاء والمصائب والقتل؟ فإذا كان أمير المؤمنين عليه السلام يعلم أنّ ابن ملجم سوف يقتله فلماذا خرج للصلاة في المسجد؟ وكذلك الأمر بالنسبة للإمام الحسين عليه السلام فإذا كان يعلم أنّ أهل الكوفة سوف يخذلونه ويسلّمونه إلى عدوّه فلماذا ذهب إلى العراق؟

وكذلك الأمر بالنسبة لباقي الأئمّة عليهم السلام وممّا يتعلّق بقضيّتنا التي بحثنا عنها

---

١. الكافي: ١، كتاب الحجّة، ب ٥١، ح١-٢.

فإذا كان أمير المؤمنين عليه السلام يعلم واقعًا أنّ زيادًا كان ابن زنا فلماذا عيّنه واليًّا على المسلمين مع أنّه يشترط في الوالي إذا كان إمامًا للجماعة طهارة المولد، إلّا أن نقول أنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان مضطرًا لتعيينه واليًّا كما اضطر إلى التحكيم وكما لم يستطع عليه السلام تغيير بعض المبتدعات، كصلاة التراويح مثلًا، ولكنّا قد عرفنا سابقًا أنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن مضطرًا لتعيين زيادًا واليًّا.

وللإجابة حول التساؤلات الواردة حول خروج الإمام علي عليه السلام إلى المسجد مع علمه بوجود قاتله فيه، وذهاب الإمام الحسين عليه السلام إلى العراق مع معرفته بخذلان أهل الكوفة له، نذكر رواية شريفة صحيحة عن إمامنا الباقر عليه السلام، ثمّ نذكر بعدها آراء ستة من علمائنا، ولنبدأ بالرواية:

فقد روى ثقة الإسلام الكليني رحمه الله: عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب، عن ضريس الكناسي، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول وعنده أناس من أصحابه: **عجبت من قوم يتولّونا ويجعلونا أئمّة، ويصفون أنّ طاعتنا مفترضة عليهم كطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله ثمّ يكسرون حجّتهم ويخصمون أنفسهم بضعف قلوبهم، فينقصونا حقنا ويعيبون ذلك على من أعطاه الله برهان حقّ معرفتنا والتسليم لأمرنا أترون أنّ الله تبارك وتعالى افترض طاعة أوليائه على عباده ثمّ يخفي عنهم أخبار السماوات والأرض، ويقطع عنهم مواد العلم فيما يرد عليه ممّا فيه قوام دينهم؟** فقال له حمران: جعلت فداك، أرأيت ما كان من أمر قيام عليّ بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام وخروجهم وقيامهم بدين الله عزّ ذكره، وما أصيبوا من قتل

الطواغيت إيّاهم والظفر بهم حتّى قُتلوا وغُلبوا؟ فقال لـه أبـو جعفـر عليه السلام: **يـا حمران، إنّ الله تبارك وتعالى قد كان قدّر ذلك عليهم، وقضاه وأمضاه وحتمه على سبيل الاختيار، ثمّ أجراه، فبتقدّم علم إليهم من رسول الله صلى الله عليه وآله قام عـليّ والحسـن والحسين عليهم السلام، وبعلم صمت من صمت منّا، ولو أنّهم يا حمران حيـث نـزل بهـم مـا نزل من أمر الله عزّ وجلّ وإظهـار الطواغيـت سـألوا الله عزّ وجلّ أن يـدفع عـنهم ذلـك وألّحـوا عليه في طلب إزالة ملكهم إذن لأجابهم ودفع ذلك عـنهم، ثـمّ كـان انقضـاء مـدّة الطواغيت وذهاب ملكهم أسرع من سلك منظوم انقطع فتبـدّد، ومـا كـان ذلـك الذي أصابهم يا حمران لذنب اقترفوه، ولا لعقوبة معصية خالفوا الله فيها، ولكـن لمنازل وكرامة من الله أراد أن يبلغوها، فلا تذهبنّ بك المذاهب فيهم.**[1]

١. الكافي: كتاب الحجّة، ب أنّ الأئمّة يعلمون علم ما كان وما يكـون وأنّهـم لا يخفـى عليهم الشيء، ح٢.

• أقوال العلماء في مسألة علم الإمام

١. الشيخ المفيد:

إنّ الأئمّة من آل محمّدﷺ قد كانوا يعرفون ضمائر بعض العباد، ويعرفون ما يكون قبل كونه، وليس ذلك بواجب في صفاتهم ولا شرطًا في إمامتهم وإنّما أكرمهم الله تعالى به وأعلمهم إيّاه؛ للطف في طاعتهم والتمسّك بإمامتهم وليس ذلك بواجب عقلًا ولكنّه وجب لهم من جهة السماع.

فأمّا إطلاق القول عليهم بأنّهم يعلمون الغيب فهو منكر بيّن الفساد؛ لأنّ الوصف بذلك إنّما يستحقّه من علم الأشياء بنفسه لا بعلم مستفاد، وهذا لا يكون إلّا الله عزّ وجلّ، وعلى قولي هذا جماعة أهل الإمامة إلّا من شذّ عنهم من المفوّضة ومن انتمى إليهم من الغلاة.[1]

وأجاب في المسائل العكبريّة على السؤال التالي: الإمام عندنا مجمع على أنّه يعلم ما يكون، فما بال أمير المؤمنينعليه السلام خرج إلى المسجد وهو يعلم أنّه مقتول، وقد عرف قاتله والوقت والزمان؟ وما بال الحسينعليه السلام صار إلى أهل الكوفة وقد علم أنّهم يخذلونه ولا ينصرونه وأنّه مقتول في سفرته تلك؟ ولِمَ لمّا حوصر وقد علم أنّ الماء منه –لو حفر– على أذرع يسيرة لم يحفر؟ ولِم أعان على نفسه حتّى تلف عطشًا؟ والحسنعليه السلام وادع معاوية وهو يعلم أنّه ينكث ولا يفي، ويقتل شيعة أبيهعليهما السلام؟

أجاب قائلًا: والجواب وبالله التوفيق عن قوله: (إنّ الإمام علم ما يكون

---

١. أوائل المقالات (سلسلة مؤلّفات الشيخ المفيد): مجلّد ٤، ٦٧.

بإجماعنا) إنّ الأمر على خلاف ما قال، وما أجمعت الشيعة قط على هذا القول، وإنّما إجماعهم ثابت على أنّ الإمام يعلم الحكم في كلّ ما يكون، دون أن يكون عالمًا بأعيان ما يحدث ويكون على التفصيل والتمييز، وهذا يسقط الأصل الذي بنى عليه الأسئلة بأجمعها، ولسنا نمنع أن يعلم الإمام أعيان الأحداث تكون بإعلام الله تعالى له ذلك فأمّا القول بأنّه يعلم كلّ ما يكون، فلسنا نطلقه ولا نصوّب قائله لدعواه فيه من غير حجّة ولا بيان.

والقول بأنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يعلم قاتله والوقت الذي يقتل فيه، فقد جاء الخبر متظاهرًا أنّه كان يعلم في الجملة أنّه مقتول، وجاء أيضًا بأنّه كان يعلم قاتله على التفصيل، فأمّا علمه بوقت قتله فلم يأت منه أثر على التفصيل، ولو جاء فيه أثر لم يلزم ما ظنّه المستضعفون، إذ كان لا يمتنع أن يتعبّده الله بالصبر على الشهادة والاستسلام للقتل؛ ليبلغه الله بذلك من علوّ الدرجة ما لا يبلغه إلّا به، ولعلمه تعالى بأنّه يطيعه في ذلك طاعة لو كلّفها سواه لم يؤدّها، ويكون في المعلوم من اللطف بهذا التكليف لخلق من الناس ما لا يقوم مقامه غيره، فلا يكون بذلك أمير المؤمنين عليه السلام ملقيًا بيده إلى التهلكة، ولا معينًا على نفسه معونة مستقبحة في العقول.

فأمّا علم الحسين عليه السلام بأنّ أهل الكوفة خاذلوه، فلسنا نقطع على ذلك؛ إذ لا حجّة عليه من عقل ولا سمع، ولو كان عالمًا بذلك لكان الجواب عنه ما قدّمناه في الجواب عن أمير المؤمنين عليه السلام بوقت قتله والمعرفة بقاتله لما ذكرناه.

والكلام في علم الإمام الحسن عليه السلام بعاقبته حال موادعته معاوية بخلاف

ما تقدّم، وقد جاء الخبر بعلمه ذلك وكان شاهد الحال له يقتضي به، غير أنّه دفع به عن تعجيل قتله وتسليم أصحابه إلى معاوية، وكان في ذلك لطف في مقامه إلى حال معيّنة، ولطف لبقاء كثير من شيعته وأهله وولده، ورفع لفساد في الدين هو أعظم من الفساد الذي حصل عند هدنته وكان عليه السلام أعلم بما صنع لما ذكرناه.[١]

وتعليقًا على قول الشيخ هذا نقول: إنّ الشيخ نفسه ذكر أنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يعلم بوقت قتله على التفصيل في كتابه «الإرشاد» والذي يبدو أنّه قد ألّفه في أواخر عمره الشريف، فقد ذكر في الجزء الأوّل منه تحت عنوان «الأخبار التي جاءت بذكره عليه السلام» الحادث قبل كونه وعلمه قبل حدوثه أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قد سهر تلك الليلة فأكثر الخروج والنظر إلى السماء وهو يقول: **والله ما كَذبت ولا كذّبت، وإنّها الليلة التي وعدت بها**، ثمّ يعود، فلمّا طلع الفجر شدّ إزاره وهو يقول:

أشدد حيازيمك للموت ... فإنّ الموت لا قيكا
ولا تجزع من الموت ... إذا حلّ بواديكا

فلمّا خرج إلى صحن داره استقبله الإوز فصحنَ فجعلوا يطردونهنّ، فقال: **دعوهنّ فإنّهنّ نوائح**، ثمّ خرج فأصيب عليه السلام.[٢]

وعن الأصبغ بن نباتة قال: خطبنا أمير المؤمنين عليه السلام في الشهر الذي قتل

---

١. المسائل العكبريّة (سلسلة مؤلّفات الشيخ المفيد): مجلّد ٦/ ٦٩- ٧١.
٢. الإرشاد (سلسلة مؤلّفات الشيخ المفيد): مجلّد ١١-١/ ١٤.

فيه فقال: «**أتاكم شهر رمضان وهو سيّد الشهور وأوّل السنة، وفيه تدور رحى السلطان، ألا وإنّكم حاج هذا العام صفًا واحدًا، وآية ذلك أنّي لست فيكم**»، قال: فهو ينعى نفسه عليه السلام ونحن لا ندري.[١]

وعن الحارث بن المغيرة قال: لمّا دخل شهر رمضان، كان أمير المؤمنين عليه السلام يتعشّى ليلة عند الحسن، وليلة عند الحسين، وليلة عند عبد الله بن جعفر، وكان لا يزيد على ثلاث لقم، فقيل له ليلة من تلك الليالي في ذلك: فقال: **يأتيني أمر الله وأنا خميص، إنّما هي ليلة أو ليلتان**. فأصيب عليه السلام في آخر الليل.[٢]

وحول علم الإمام الحسين عليه السلام بخذلان أهل الكوفة له، وأنّه سوف يُقتل إذا ذهب إلى العراق روي أنّه عليه السلام عندما عزم على الخروج إلى العراق قال: «**خُطّ الموت على ولد آدم مخطّ القلادة على جيد الفتاة، وما أولهني إلى أسلافي اشتياق يعقوب إلى يوسف، وخيّر لي مصرع أنا لاقيه، كأنّي بأوصالي يتقطّعها عسلان الفلوات بين النواويس وكربلاء، فيملأنّ منّي أكراشًا جوفى وأجربة سغبى، لا محيص عن يوم خطّ بالقلم**».[٣]

وقال الشيخ المفيد في الإرشاد: أنّ الإمام الحسين عليه السلام خطب في ليلة عاشوراء وقال: «**أمّا بعد فإنّي لا أعلم أصحابًا أوفى ولا خيرًا من أصحابي، ولا أهل بيت أبرّ ولا أوصل من أهل بيتي، فجزاكم الله عنّي خيرًا، ألا وإنّي لأظنّ**

١. المصدر السابق: مجلّد ١١-١/ ١٤.
٢. المصدر نفسه.
٣. البحار: ٤٤/ ٣٦٦.

آخر يوم لنا من هؤلاء، ألا وإنّي قد أذنت لكم فانطلقوا جميعًا في حلّ، ليس عليكم منّي ذمام، هذا الليل قد غشيكم فاتخذوه جملًا».[1]

١. الإرشاد (سلسلة مؤلّفات الشيخ المفيد): مجلّد ١١-٢/ ٩١.

٢. العلّامة الحلّيّ:

قال في جواب سؤال حول خروج أمير المؤمنين عليه السلام إلى المسجد وهو يعلم بوجود قاتله فيه، وأنّه سوف يقتل هناك: بأنّه كان يحتمل أن يكون عليه السلام أخبر بوقوع القتل في تلك الليلة أو في أيّ مكان يقتل، وأنّ تكليفه عليه السلام مغاير لتكليفنا، فجاز أن يكون بذل مهجته الشريفة (صلوات الله عليه) في ذات الله تعالى، كما يجب على المجاهد الثبات، وإن كان ثباته يفضي إلى القتل.[1]

١. مرآة العقول: ٣/ ١٢٦.

٣. الشيخ المجلسي رحمه الله

إنّ من لا يعلم أسباب التقديرات الواقعيّة يمكنه الفرار من المحذورات ويكلّف به، وأمّا من كان عالمًا بجميع الحوادث فكيف يكلّف الفرار، وإلّا يلزم عدم وقوع شيء من التقديرات فيه، بل هم عليهم السلام غير مكلّفين بهذا العلم في أكثر التكاليف، فإنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام كانا يعرفان المنافقين ويعلمان سوء عقائدهم، ولم يكونا مكلّفين الاجتناب عنهم وترك معاشرتهم وعدم مناكحتهم أو قتلهم وطردهم، ما لم يظهر منهم شيء يوجب ذلك، وكذا علم أمير المؤمنين عليه السلام بعدم الظفر بمعاوية، وبقاء ملكه بعده، لم يصر سببًا لأن يترك قتاله، بل كان يبذل في ذلك غاية جهده إلى أن استشهد (صلوات الله عليه)، مع أنّه كان يخبر بشهادته، واستيلاء معاوية بعده على شيعته، وكذا الحسين (صلوات الله عليه) كان عالمًا بغدر أهل العراق به، وأنّه يستشهد هناك مع أولاده وأقاربه وأصحابه، ويخبر بذلك مرارًا ولم يكن مكلّفًا بالعمل بهذا العلم، بل كان مكلّفًا بالعمل بظاهر الأمر، حيث بذلوا نصرتهم وكاتبوه وراسلوه ووعدوه البيعة، وتابعوا مسلم بن عقيل رضي الله عنه.[1]

---

١. مرآة العقول: ٣/ ١٢٥.

٤. السيّد عبد الله شبّر ﵀

أنّهم﵈ يجرون على ما اختارت لهم الأقضية الربّانيّة والتقديرات الإلهيّة فكلّما علموا أنّه مختار له تعالى، مرضيّ لديه اختاروه ورضوا به سواء كان في قتل أو هوان أو ذلّ من أعدائهم وإن كانوا عالمين بذلك وقادرين على دفعه بالدعاء والتضرّع، ولكنّهم تركوا الدفع واختاروا الوقوع لعلمهم برضائه سبحانه بذلك واختياره ذلك لهم، والتحليل والتحريم أحكام توقيفيّة عن الشارع، فما وافق أمره ورضاه فهو حلال وما خالف ذلك فهو حرام، على أنّ مطلق الإلقاء باليد إلى التهلكة غير محرّم؛ لأنّه مخصّص بالجهاد والدفع عن النفس والأهل والمال والإعطاء باليد إلى القصاص، وإقامة الحدود، وغير ذلك، فكذا خصّص هنا.[1]

---

١. مصابيح الأنوار في حلّ المشكلات الأخبار: ١/ ٣٦٧.

٥. العلّامة الطباطبائي:

وقد أجاب على الشبهة المذكورة بأنّ الأئمّة عليهم السلام يعلمون بوقت قتلهم، كأمير المؤمنين عليه السلام، والإمام الحسين عليه السلام، ومع ذلك ذهب أمير المؤمنين عليه السلام إلى المسجد، والإمام الحسين عليه السلام إلى العراق، وهذا يعدّ إلقاء للنفس في التهلكة، وكان جواب العلّامة الطباطبائي:

ويرده أنّه مغالطة بالخلط بين العلوم العاديّة وغير العاديّة، فالعلم غير العادي بحقائق الأمور لا أثر له بتغيير مجرى الحوادث الخارجيّة.

توضيح ذلك أنّ الأفعال الاختياريّة كما تتعلّق بإرادتنا، كذلك تتعلّق بعلل وشرائط أخرى مادّيّة زمانيّة ومكانيّة، إذا اجتمعت عليها تلك العلل والشرائط، وتمّت بالإرادة تحقّقت العلّة التامّة، وكان تحقّق الفعل عند ذلك واجبًا ضروريًّا، إذ من المستحيل تخلّف المعلول عن علّته التامّة، فنسبة الفعل وهو معلول إلى علّته التامّة نسبة الوجوب والضرورة، كنسبة جميع الحوادث إلى عللها التامّة، ونسبته إلى إرادتنا –وهي جزء علّته– نسبة الجواز والإمكان، فتبيّن أنّ جميع الحوادث الخارجيّة ومنها: أفعالنا الاختيارية، واجبة الحصول في الخارج واقعة فيها على صفة الضرورة، ولا ينافي ذلك كون أفعالنا الاختيارية ممكنة بالنسبة إلينا مع وجوبها على ما تقدّم.[1]

---

١. تفسير الميزان: ١٨/ ١٩٢.

٦. الشيخ الأستاذ محمّد كاظم الخاقاني:

قال في بحث ذكره ضمن تقديمه لكتاب والده (رضوان الله عليه) في شرح خطبة الزهراء عليها السلام تحت عنوان: (المحتملات في علم الإمامة): من المحتمل أنّ الأئمّة عليهم السلام لا يعلمون من الغيب إلّا ما هو شأن الأحكام والشريعة، بما فيها من البطون والأعماق، فما من حكم لموضوع من الأحكام الخمسة إلّا وهم عالمون به، وكذلك ما هو شأن الخلق الكريم من الفضائل والكمالات التي جاء بها الرسول صلى الله عليه وآله، وكلّ ما يحتاجه الإنسان من دليل لبلوغ الغاية ومسيرة النور.

كما وأنّه من المحتمل أنّهم عليهم السلام يعلمون -إضافة إلى ما ذكر- جميع الأسباب التي دعت إلى تشريع الأحكام من المصالح والمفاسد وقد ذهب البعض، إضافة على ما ذكر، إلى أنّهم يعلمون كلّ العلوم واللغات بل يعلمون كلّ ما كان وما يكون من الكلّيّات والجزئيّات، وما حدث وما يحدث، وما يفعله الناس في بيوتهم أو يدّخرون، وقد ذهب إلى أنّهم يعلمون حتّى ما يجري في خواطر النفوس، كلّ ذلك بتعليم من الله تعالى لا بحسب ذواتهم؛ لأنّ العلم الذاتي لا يقول به لغير الله تعالى إلّا مغال مشرك.[1]

وأضاف في موضع آخر من الكتاب: من سار على طريق ببصيرة عرف نتائج الأمور، فحينما قام الرسول صلى الله عليه وآله بالدعوة إلى الحقّ كان جازمًا بأنّه سيعاني من عظيم الأمر ما لا طاقة لأحد فيه؛ لأنّ العناء بقدر عظم

---

١. شرح خطبة الصديقة فاطمة الزهراء عليها السلام: ٩٤.

الرسالة؛ ولذا قال ﷺ: «**ما أوذي نبيّ مثل ما أوذيت**».

ولا يستدعي العلم بمواجهة الصعاب إرشاد العقل بوجوب الترك بحجّة صيرورة الأمر من الإلقاء في التهلكة، وإلّا لما قام للرشاد عَلَم، وإن جزم العقل في بعض الأحيان بالقتل –كما في بعض موارد الجهاد– فإذا تمّت شرائط الأمر بالمعروف والنهيّ عن المنكر، وجب على المؤمن القيام بما هو واجب سواء قوبل بالترحيب أو أدّى به القيام بالحقّ إلى السجون والمشانق، وليس من شرائط وجوب القيام بالتكليف عدم العلم بالشهادة، نعم عند عدم تمامية الشرائط المحقّقة للأمر بالمعروف والنهيّ عن المنكر، يكون الإقدام من باب إلقاء النفس في التهلكة.

وممّا يؤيّد أنّ العلم بالشهادة لا يمنع وجوب الإقدام على الجهاد في سبيل الله تعالى، مراجعة «غزوة مؤته»، فإنّه لمّا استعمل رسول الله ﷺ زيد بن الحارثة، قال ﷺ: **فإن أصيب زيد، فجعفر بن أبي طالب، فإن أصيب جعفر فعبد الله بن روّاحة**، فبكى الناس وقالوا: هلّا متعتنا بهم يا رسول الله؟ فأمسك، وكان إذا قال: إن أصيب فلان فالأمير فلان أصيب كلّ من ذكره. فإذن قول القائل أنّ الحسين عليه السلام إذا كان يعلم بالشهادة كيف جاز له الخروج إلى العراق وأنّه إلقاء للنفس في التهلكة وأنّه من علم بعدم النتيجة كيف يقدّم على المقدّمات، ويصبح واضح البطلان، فإن الشواهد التاريخيّة والعقليّة بل وفراسة الإيمان لأمثال العظماء تشير إلى أنّه كان عالمًا بالشهادة، ولكن هذا لا يستدعي أن يرفع عليه السلام يده من التكليف من بعد ما تمّت شرائط

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وأضاف وقد تكلّم أئمّتنا عليهم السلام عن أدقّ معاني الوجوب والتوحيد، وتكلّموا عن السماوات والأرض والعلوم الرياضيّة وغيرها، ولو وجدوا طلّاب علم ويقين، وحياة حرّية لم تحك انقلاب الأمّة على أعقابها، لأخذوا بالبشريّة إلى قمم علياء النور والكمال في غضون حياة اثني عشر نقيبًا، هذا ما كان من شأن العلم بأسرار الوجود وأس القواعد لجميع العلوم التي حكاها القرآن المجيد وأودع علمها الرسول صلى الله عليه وآله إلى عليّ عليه السلام، ثمّ منه إلى بقيّة الأئمّة المعصومين عليهم السلام، وأمّا ما كان من شأن الحوادث الجزئيّة، كولادة زيد، وموت عمرو، وتسلّط خالد، وقتل بكر، وما يأكل الناس، وما شاكل هذه الأمور من معرفة اللغات وغيرها، فهي على أقسام:

١. منه ما يتوقّف عليه دعم الرسالة ونشرها، لإثبات توحيد أو نبوّة أو إمامة، أو إذلال عدوّ يمس بكيان الإسلام، أو حفظ رسول أو وصيّ، أو إقامة حجّة.

٢. ومنه ما لا يكون الاطلاع دخيلًا بدعم الرسالة.

فكلّ ما كان من الحوادث دخيلًا في دعم الرسالة توجّهت نفس النبيّ أو الوصيّ للاطلاع عليه، فيكشفه الله تعالى لهما، أو أنّه لعلم الله تعالى الذاتيّ الأزليّ أخبر به مسبقًا رسوله صلى الله عليه وآله، وهو قد أخبر به عليًّا عليه السلام، وهكذا كلّ معصوم أخبر المتأخّر عنه، لحفظ الرسالة من إيهام الموهمين ومكر الماكرين بل أقول: لعلّ الصناعات واللغات من هذا الباب تكشف للنبيّ أو الوصيّ

إذا كانت ممّا يتوقّف عليها دعم الرسالة، وكذلك ما يجري في أذهان الناس، فلو أنّ الجماعة أسرّوا في نفوسهم شيئًا، وجاءوا به إلى نبيّ أو وصيّ، لاختبار صحّة النبوّة أو الوصاية، أو للنيل منهما، لكشف الله تعالى ذلك لأوليائه، حفظًا للرسالة ودعمًا لها.

وأمّا ما كان من هذه الأمور لا دخل له في دعم الرسالة، أو كان لا يرجع إلى اختبار نفوس الأنبياء والأوصياء، فلا تتوجّه نفوسهم إلى كشفه، ولا يطلبون من الله ذلك؛ لأنّهم لا يحبّون إلّا ما أحبّ الله، ولا يريدون إلّا ما فيه الحسن للنظام الأحسن لهم ولجميع الكائنات، فإنّ الأنبياء والأوصياء أشدّ الناس حبًّا لكشف ما به دعم الرسالة وبالعكس من ذلك، فإنّهم أقلّ الناس طلبًا بالنسبة إلى ما يرجع إلى شؤونهم وخصوصيّة ذواتهم، وما فيه اختبارهم من قبل الله تعالى، فمثلًا: الإمام الحسين عليه السلام لا يطلب من الله تعالى أن ينزل عليه الماء، وأن يكشف له موضعه في الأرض، ويسعى كبقية الناس لطلب الماء[1].

إذن تبيّن من الروايات وأقوال بعض علمائنا أنّ الأئمّة عليهم السلام يعلمون جميع الأحكام بل حتّى عللها، ويعلمون ضمائر العباد وما يحدث من حوادث، ولكنّهم لم يكونوا مكلّفين بالعمل بهذا العلم بل كانوا يعاملون الناس على ظاهر حالهم في الغالب، وهذا الذي نلحظه من معاملة النبيّ صلى الله عليه وآله للمنافقين وغيرهم الذين كان يعرف أنّهم سوف ينقلبون على الأعقاب، وهكذا

---

١. شرح خطبة الصديقة فاطمة عليها السلام: ١٠٣.

تعامل أمير المؤمنين عليه السلام مع طلحة والزبير، حيث عرف أنّهما كانا يريدان الغدر لا العمرة، ومع ذلك تركهما يذهبان إلى مكّة طالما لم يصدر منهما فعل يسيء إلى حكم أمير المؤمنين عليه السلام، وهكذا تعامله صلوات الله عليه مع ابن ملجم، ومن هذا الباب يمكن حمل تعامله مع زياد لو كان ابن زنا واقعًا، وقد أثبتنا أنّه ليس بابن زنا ظاهرًا، حيث عامله على ظاهر حاله، حيث كان يبدو منه الصلاح والطاعة، والولاء له عليه السلام كما صرّح زياد نفسه في حديثه مع حجر، وليس بعجيب أن يكون مستقيمًا بحسب ظاهر حاله ثمّ يتبيّن خبثه، وممّا يؤيّد أنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يعامل الناس على ظاهر الحال في هذه الرواية:

قال عبيد الله بن رافع -كاتب أمير المؤمنين عليه السلام-: حضرت أمير المؤمنين عليه السلام وقد وجّه أبا موسى الأشعريّ وقال له: **أحكم بكتاب الله ولا تجاوزه**، فلمّا أدبر قال عليه السلام: **كأنّي به وقد خدع**، قلت: يا أمير المؤمنين عليه السلام فلم توجهه وأنت تعلم أنّه مخدوع؟ فقال: **يا بنيّ لو عمل الله في خلقه بعلمه ما احتجّ عليهم بالرسل**.[1]

يبقى الكلام في رواية ذكرها العلّامة الأمينيّ في «الغدير» نقلًا عن «المحاسن والمساوئ» للبيهقيّ، تقول: أنّ الإمام الحسن عليه السلام قال لزياد -في حضور معاوية، وعمرو بن العاص، ومروان بن الحكم-: **وما أنت يا زياد وقريش؟ لا أعرف لك فيها أديمًا صحيحًا، ولا فرعًا نابتًا، ولا قديمًا ثابتًا، ولا**

---

١. المناقب لابن شهر آشوب: ٢/ ٢٦١.

منبتًا كريمًا، بل كانت أمّك بغيًّا، تداولها رجال قريش وفجّار العرب، فلمّا ولدت لم تعرف لك العرب والدًا، فادعاك هذا (يشير إلى معاوية) **بعد ممات أبيه، ما لك افتخار، تكفيك سميّة، ويكفينا رسول الله ﷺ، وأبي عليّ بن أبي طالب سيّد المؤمنين الذي لم يردّ على عقبيه، وعميّ حمزة سيّد الشهداء، وجعفر الطيّار، وأنا وأخي سيّدا شباب أهل الجنّة**[1].

وموضع الكلام في هذه الرواية قوله عليه السلام: «**فلمّا ولدت لم تعرف لك العرب والدًا**».

حيث يحتمل أمرين:

أوّلًا: أنّ زيادًا ابن زنا.

ثانيًا: إنّ والده ليس من قبيلة معروفة عن العرب، وبالتالي لا يصحّ نسبته إلى قريش.

والظاهر من الرواية الثاني، هذا بناءً على صحّة ورود مثل هذا الكلام عن الإمام الحسن عليه السلام.

وهناك رواية أخرى ذكرها المعتزلي، حيث قال في الجزء ١٦، صفحة ١٩٤: كان سعيد بن سرح –مولى حبيب ابن عبد شمس– شيعة لعليّ بن أبي طالب عليه السلام فلمّا قدم زياد الكوفة طلبه وأخافه، فأتى الحسن بن عليّ عليهما السلام مستجيرًا به فوثب زياد على أخيه وولده وامرأته فحبسهم، وأخذ ماله ونقض داره، فكتب الحسن بن عليّ عليهما السلام إلى زياد: «**أمّا بعد، فإنّك عمدت إلى**

---

١. الغدير: ١٠/ ٢٧٠.

رجل من المسلمين له ما لهم، وعليه ما عليهم، فهدّمت داره، وأخذت ماله، وحبست أهله وعياله، فإن أتاك كتابي هذا فابن له داره وأردد عليه عياله، وشفعني فيه فقد أجرته، والسلام».

فكتب إليه زياد: من زياد بن أبي سفيان إلى الحسن بن فاطمة. أمّا بعد: فقد أتاني كتابك تبدأ فيه بنفسك وأنت طالب حاجة وأنا سلطان، إلخ.

فلمّا ورد الكتاب على الحسن عليه السلام قرأه وتبسّم، وكتب بذلك إلى معاوية، وجعل كتاب زياد عطفه وبعث به إلى الشام، وكتب جواب كتابه (أي: كتاب زياد) كلمتين لا ثالث لهما: «**من الحسن بن فاطمة إلى زياد بن سميّة، أمّا بعد، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: الولد للفراش، وللعاهر الحجر، والسلام**».

يمكن أن يفهم من الرواية تعريض الإمام الحسن عليه السلام لزياد بكونه ابن زنا؛ لاستشهاده عليه السلام بقول الرسول صلى الله عليه وآله: «**الولد للفراش وللعاهر الحجر**»، ولكنّ الظاهر أنّ الإمام عليه السلام يردّ على ادعاء زياد في عنوان رسالته (من زياد بن أبي سفيان) إنّ مجرّد ادعاء أبي سفيان أنّه زنى بأمّك لا يوجب إلحاقك به، إنّما أنت للفراش الذي ولدت عليه، وهو فراش عبيد زوج سميّة، والله العالم.

وهناك رواية ثالثة قد يفهم منها كون زياد ابن زنا وهي ما ورد عن الإمام الحسين عليه السلام في خطبته يوم عاشوراء حيث قال عليه السلام مخاطبًا جيش عمر بن سعد: «**تبًا لكم أيّتها الجماعة وترحًا وبؤسًا لكم وتعسًا**، إلى أن قال عليه السلام: **ألا وإنّ الدعيّ ابن الدعيّ قد تركني بين السلّة والذلّة، وهيهات له ذلك منّي،**

هيهات منّا الذلّة»[١].

ومحلّ الكلام هنا قوله عليه السلام: «**ألا وإنّ الدعيّ ابن الدعيّ**»، وقد فسّر اللغويّون كلمة الدعيّ بأنّه المتّهم فيه نسبه[٢]، وفسّر بأنّه المنسوب إلى غير أبيه[٣].

وبناءً على أنّ المقصود بكلام الإمام عليه السلام بقوله هذا هو عبيد الله بن زياد وليس يزيد بن معاوية فقد يفهم من كلامه عليه السلام إنّ زيادًا ابن زنا.

ولكن نقول: إنّ الإمام لم يصرّح بأنّ زياد ابن زنا ولم يفسّر اللغويّون الدعيّ بأنّه ابن الزنا بل قالوا أنّه المتّهم في نسبه أو المنسوب إلى غير أبيه، وكلا المعنيين ينطبق على زياد حيث إن قبوله استلحاق معاوية له جعله عرضةً لاتّهام الناس له في نسبه هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّه قد نسب نفسه لغير أبيه، ونسبه معاوية كذلك وبعض الناس بعد استلحاق معاوية له، وليس كلّ من نسب لغير أبيه فهو ابن زنا.

وقد أنكر الإمام الحسين عليه السلام على معاوية إلحاقه زيادًا نسبه، حيث قال في رسالة بعثها إلى معاوية:

أولست المدّعي زياد بن سميّة المولود على فراش عبيد عبد ثقيف فزعمت أنّه ابن أبيك وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر» فتركت سنة

---

١. الاحتجاج: ٢/ ٩٩.
٢. القاموس: ٤/ ٣٢٨.
٣. لسان العرب: ٤/ ٣٦٣.

رسول الله ﷺ واتبعت هواك بغير هدىً من الله[١] .

١. الاحتجاج: ٢/ ٩١.

المسألة الخامسة

• **البحث الفقهيّ حول اشتراط طهارة المولد في إمام الجماعة:**

اتفقت كلمة الإماميّة على اشتراط طهارة المولد في إمام الجماعة، وعبّر بعض الفقهاء بأنّ لا يكون قد ثبت أنّ إمام الجماعة ابن زنا، ولكن هل إنّ هذا الحكم –وهو اشتراط طهارة المولد– كان قد بُيّن في زمن النبيّ صلى الله عليه وآله، وفي زمن أمير المؤمنين عليه السلام؟ أم أنّه كان كبعض الأحكام التي بيّنت تدريجيًا؟

يبدو من خلال الروايات أنّ هذا الحكم مبيّن من زمن النبيّ صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام خصوصًا أنّ بعض الروايات وردت عن الأصبغ بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام، وهنا قد يرد الإشكال في مسألة تعيين أمير المؤمنين عليه السلام لزياد إذا كان ابن زنا، ولكن قد أثبتنا عدم ثبوت كونه ابن زنا ظاهرًا، وحينئذ يجوز أن يكون إمامًا للجماعة؛ لاشتراط الفقهاء عدم ثبوت كون إمام الجماعة ابن زنا، وإليك بعض أقوالهم حول هذا الشرط:

١. الشهيد الثاني:

قال في المسالك فلا يجوز إمامة من ثبت شرعًا أنّه ولد زنا؛ لنقص مرتبته –وإن تحقّقت عدالته– أمّا من تناله الألسن فجائز، وكذا ولد الشبهة.[1]

---

١. مسالك الإفهام: ١/ ٣١٢.

٢. الشيخ يوسف البحراني:

قال في الحدائق حول الشروط التي يجب توفّرها في إمام الجمعة: الرابع طهارة المولد، وهو ألّا يعلم كونه ابن زنا، وهو مذهب الأصحاب من غير خلاف ينقل ويدلّ عليه ما رواه في (الفقيه) عن أمير المؤمنين عليه السلام مرسلًا، ورواه الشيخ في (التهذيب) في الصحيح عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «**لا يصلّينّ أحدكم خلف المجذوم والأبرص، والمجنون والمحدود وولد الزنا، والأعرابي لا يؤم المهاجرين**».

وما رواه ثقة الإسلام في (الكافي) عن أبي بصير –والظاهر أنّه ليث المراديّ بقرينة رواية عبد الله بن مسكان عنه– عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «**خمسة لا يؤمون الناس على كلّ حال: المجذوم، والأبرص، والمجنون، وولد الزنا، والإعرابي**».

وما رواه في (الفقيه) عن محمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال: «**خمسة لا يؤمون الناس ولا يصلّون بهم صلاة فريضة في جماعة: الأبرص والمجذوم وولد الزنا، والإعرابي حتّى يهاجر، والمحدود**»، ولا عبرة بمن تناله الألسن، وكذا لا تقدح ولادة الشبهة، ولا كونه مجهول الأب، كما صرّح به جملة من الأصحاب؛ لإصالة عدم المانع مع وجود المقتضي.[1]

---

١. الحدائق: ١٠/ ٦.

٣. الشيخ محمّد حسن النجفيّ

(صاحب جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام) قال: وكذا يعتبر في الإمام –من غير خلاف أجده فيه بيننا، بل عليه الإجماع منقولًا إن لم يكن محصلًا– طهارة المولد، فلا يجوز الإئتمام بولد الزنا؛ لقول أمير المؤمنين عليه السلام في خبر ابن نباتة: «**ستة لا ينبغي أن يؤموا الناس**»، وعدّ منهم ولد الزنا.

واستعرض الشيخ بعد ذلك الروايات التي ذكرها صاحب (الحدائق) ثمّ قال: لكنّها كما ترى لا دلالة في شيء منها على ما عبّر به الأصحاب من طهارة المولد، بل أقصاها المنع عن ابن الزنا، ولعلّه لأنّ كلّ من لم يعلم أنّه ابن زنا محكوم عندهم عليه بطهارة مولده شرعًا، حتّى من كان ولد على غير الإسلام ثمّ استبصر أو التقط في دار الحرب أو الإسلام ممّن لا يعرف له أب وإن كان هو لا يخلو عن إشكال، فالأولى التعبير بأن لا يكون ابن زنا بدله، كما هو مضمون الأخبار، فيكفي حينئذ في صحّة الإئتمام عدم العلم بكونه ابن زنا، لإطلاق الأدلّة أو عمومها.[1]

---

١. جواهر الكلام: ١٣/ ٣٢٤.

٤. السيّد الخوئي:

قال: وهل تصحّ الإمامة ممّن شكّ في طهارة مولده؟ أما مع وجود الفراش فلا إشكال؛ لقوله ﷺ: «**الولد للفراش وللعاهر الحجر**». فيحكم بتولّده من صاحب الفراش، ويترتّب عليه آثار طهارة المولد التي منها جواز الاقتداء به؛ لالتحاقه به شرعًا، وإن كان مشكوكًا وجدانًا.[1]

إذًا قد تبيّن لك تصريح علماؤنا بعدم جواز الاقتداء بمن ثبت أنّه ولد زنا، وقد عرفت فيما سبق عدم ثبوت أنّ زيادًا كان ابن زنا خلال تولية أمير المؤمنين عليه السلام له على فارس.

---

١. مستند العروة الوثقى: ٥/ القسم الثاني من مباحث الصلاة/ ٤٠٠.

خلاصة البحث

١. ثبت تولية أمير المؤمنين عليه السلام لزياد على فارس.

٢. ثبت أنّ زيادًا كان يدعى قبل الاستلحاق زياد بن عبيد ودعي زياد بن أبيه لخمول أبيه، أمّا بعد الاستلحاق فدعي بزياد بن أبي سفيان، أو ابن سميّة، أو ابن أبيه؛ لأنّ الناس احتاروا بعد الاستلحاق، هل ينادونه بزياد بن عبيد أم زياد بن أبي سفيان؟!

٣. لم يثبت أنّ زيادًا كان ابن زنا ظاهرًا خلال عهد أمير المؤمنين عليه السلام ولا بعده.

٤. ثبت أنّ الأئمّة عليهم السلام يعاملون الناس –في الغالب– على ظاهر حالهم، لا على علمهم بواقعهم.

هلاك زياد

ولد زياد في السنة الأولى للهجرة، وأهلكه الله وأراح الناس منه في سنة ثلاث وخمسين، قال المسعودي: وفي سنة ثلاث وخمسين هلك زياد بن أبيه الكوفة، في شهر رمضان، وكان يكنّى أبا المغيرة، وقد كان كتب إلى معاوية أنّه قد ضبط العراق بيمينه، وشماله فارغه، فجمع له الحجاز مع العراقين، واتصلت ولايته بأهل المدينة فاجتمع الصغير والكبير بمسجد رسول الله صلى الله عليه وآله، وضجّوا إلى الله ولاذوا بقبر النبيّ ثلاثة أيّام؛ لعلمهم بما هو عليه من الظلم والعسف، فخرجت في كفّه بثرة سوداء، ثمّ حكّها، ثمّ سرت واسودّت فصارت آكلة سوداء، فهلك بذلك وهو ابن خمس وخمسين، وقيل ابن اثنين وخمسين[1]، ودفن بالثويّة من أرض الكوفة.[2]

وقال اليعقوبيّ في سبب هلاك هذا الملعون: إنّه كان أحضر قومًا بلغه أنّهم شيعة لعليّ؛ ليدعوهم إلى لعن عليّ والبراءة منه، أو يضرب أعناقهم، وكانوا سبعين رجلًا، فصعد المنبر وجعل يتكلّم بالوعيد والتهديد، فنام بعض وهو جالس، فقال له بعض أصحابه: تنام وقد أحضرت لتقتل؟ فقال: من عمود إلى عمود فرقان، لقد رأيت في نومتي هذه عجبًا، قالوا: وما رأيت؟ قال: رأيت رجلًا أسود دخل المسجد فضرب رأسه بالسقف،

---

١. ولعلّه الأصحّ؛ لأنّه ولد في السنة الأولى للهجرة حسب ما روى.
٢. مروج الذهب: ٣/ ٣٥.

فقلت: من أنت يا هذا؟ فقال: أنا النقاد داقّ الرقبة، قلت: وأين تريد؟ قال: أدقّ عنق هذا الجبّار الذي يتكلّم على هذه الأعواد، فبينما زياد يتكلّم على المنبر إذ قبض على اصبعه ثمّ صاح: يدي! وسقط عن المنبر مغشيًّا عليه، فأدخل القصر وقد طعن في خنصره اليمنى، فجعل لا يتفاذ (لا ينقطع سيلان الدم منها)[١].

وهكذا تكون نهاية الطواغيت بأهون شيء ومن حيث لا يحتسبون، ومن ورائهم جهنّم وساءت مصيرًا، وكانت آخر كلمات هذا الملعون وهو يخاطب أبناءه وقد احتضر: ليت أباكم كان راعيًا في أدناها وأقصاها ولم يقع بالذي وقع به.[٢]

١. تاريخ اليعقوبي: ٢/ ١٤٧.
٢. وفيات الأعيان: ٦/ ٣٦٢.

خاتمة

ونحمد الله أن وفّقنا لإنهاء هذا البحث، ونحن في ظلال عيد الله الأكبر (عيد الغدير).

نسأل الله أن نكون قد وفّقنا لإزاحة شبهة تعرّض لكثير من الأفهام، وهذا الجهد هو ما يجب علينا بذله في سبيل نصرة المذهب الحقّ، ونرجو من الأخوة القرّاء أن يعذرونا إذا وجدوا هفوات هنا وهناك، وآخر دعوانا أنّ الحمد لله ربّ العالمين.

١٨ ذو الحجّة ١٤٢٠هـ

المحتويات

المقدّمة ٥

المسألة الأولى ٩

• الموقف تجاه قضايا الأئمّة عليهم السلام التي لا نعرف وجه الحكمة فيها: ٩

المسألة الثانية ١١

• هل ثبت تولية أمير المؤمنين عليه السلام لزياد؟ ١١

• ما هو سبب تولية أمير المؤمنين عليه السلام زيادًا على فارس؟ ١٤

المسألة الثالثة ١٩

• هل ثبت أنّ زيادًا كان ابن زنا؟ ١٩

• شبهة كون زيادًا ابنًا لأبي سفيان: ٢٤

• ما قبل الاستلحاق: ٢٩

• زمان استلحاق معاوية زيادًا، وكيفية ذلك: ٣٤

• كيفيّة الاستلحاق: ٣٥

المسألة الرابعة ٤٣

• حدود علم الأئمّة عليهم السلام ٤٣

• أقوال العلماء في مسألة علم الإمام ٥١

الشيخ المفيد: ٥١

العلّامة الحلّيّ: ٥٦

الشيخ المجلسي رحمه الله ٥٧

السيّد عبد الله شبّر ﵀.....٥٨
العلّامة الطباطبائي:.....٥٩
الشيخ الأستاذ محمّد كاظم الخاقاني:.....٦٠
المسألة الخامسة.....٦٩
• البحث الفقهيّ حول اشتراط طهارة المولد في إمام الجماعة: ٦٩
الشهيد الثاني:.....٦٩
الشيخ يوسف البحراني:.....٧٠
الشيخ محمّد حسن النجفيّ ٧١
السيّد الخوئي: ٧٢
خلاصة البحث ٧٣
هلاك زياد ٧٥
خاتمة ٧٧
المحتويات ٧٩